

2- نرجو توضيح ما يأتي : الزيادة في الغلاف المالي المخصص لعلاوات المتعاملين الأجانب وعددهم 15، زيادة بنسبة 64.04٪ .

وفيما يخص الغلاف المالي الجزافي المخصص لتغطية المهرجان العالمي للشباب والطفولة نتساءل عن السياق السياسي الذي ينعقد فيه هذا المهرجان، وعن تفاصيل المصاريف وكذا الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية المنتظرة منه.

3- بخصوص صناديق دعم مبادرات الشباب: هل وقف معالي الوزير أو الوزارة على طبيعة الأنشطة التي تمويلها هذه الصناديق ونوعية المستفيدين منها على حساب الأنشطة الشبانية.

4- إن المجهود الذي بذلته الوزارة في تكوين الإطارات معتبر، غير أن استغلال هذه الإطارات غير عقلائي، إذ إن أغلبهم يقوم بوظائف إدارية عوض الوظائف التربوية التي كونوا من أجلها.

ثالثا : قطاع الداخلية والجماعات المحلية :

1- تعاني حوالي 1200 بلدية عجزا ماليا، فهل وقفت الوزارة عند أسبابه؟ وكيف يفسر سلوك البلديات التي توزع الأموال على بعض الجمعيات والأنشطة والنوادي، وفي الوقت الذي تفتقد المكاتب البلدية للنظافة أبسط أدوات العمل، وهذا كما تشتكي هذه البلديات عدم قدرتها على تقديم المساعدات لإحداث وحدات الكشف والمتابعة للطب المدرسي، على ما لها من أهمية في مكافحة الأمراض وتثقيف المجتمع في المجال الصحي، وهذه مفارقات عجيبة وغريبة في نمط تسيير البلديات.

2- هناك مفارقة أخرى بلديات غنية تسرف في الإنفاق على عمليات ومشاريع ليست ذات أولوية، وبلديات أخرى وهي كثيرة تشكو عدم قدرتها على الاستجابة لانشغالات المواطنين و تطلعاتهم وعلى سبيل المثال بلديات (البويهي) و(العريشة) و(سيدي الجيلالي) وغيرها من بلديات ولاية تلمسان، وبلديات في الهضاب العليا بل في كل التراب الوطني من الشرق إلى الغرب. وفي هذا السياق أسأل: ألا يمكن الوزارة ضبط عملية تضامنية بين البلديات الغنية والفقيرة في الولاية الواحدة

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد حملاوي عكوشي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحق بومشرة.

السيد عبد الحق بومشرة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

تقتصر مداخلتني على بعض القطاعات وهي:

أولا : قطاع الصحة والسكان :

1- في مجال الوقاية: إن أولوية الدولة في قطاع الصحة العمومية هي الوقاية، وبالنظر إلى الاعتمادات المخصصة فإن هذه الأولوية لا تظهر خاصة فيما يتعلق بما يأتي :

- الصحة المدرسية ، لما لها من أهمية في المنظومة الوقائية، وفي هذا الصدد أسأل: لماذا لا نرى أي أثر لوحداث الكشف والمتابعة في كل من ميزانية قطاع التربية الوطنية وقطاع الداخلية والجماعات المحلية؟! باعتبار أن لهاتين الوزارتين دورا في إنشاء هذه الوحدات.

- مكافحة الأمراض المعدية، وفي مقدمتها الأمراض المتنقلة عن طريق المياه والأمراض التي كنا نعتقد أنها تراجعت.

- حماية الأمومة والطفولة، فالوحدات الموجودة غير كافية وتنقصها الكثير من الوسائل التي تساعد على تثقيف المجتمع في هذا المجال، وفيما تقوم به من أنشطة للتنظيم العائلي.

2- حتمية مراجعة قانون الصحة بما يتماشى والتحويلات السياسية والاقتصادية، ومن ثمة إعادة النظر في الخريطة الصحية بما يضمن التوزيع الموضوعي للإمكانات، وعقلنة استعمالها بما يؤمن للمواطن تكفلا صحيا في مستوى التطلعات.

ثانيا : قطاع الشباب والرياضة :

1- يعاني قطاع الشباب اختلالات كبيرة إذ إن الاعتمادات المخصصة له غير كافية مقارنة بتلك المخصصة لقطاع الرياضة، وهذا ما تبينه الاعتمادات المالية المخصصة لدعم الحركة الجمعوية والتي تقدر بمبلغ 35.154.000 دينار جزائري.

وطاقمه وهم مشكورون على ذلك؛ لأن اهتمامهم بالقطاع متزايد، والتنقلات الميدانية خير دليل على ذلك، إلا أن ذلك لا ينعني من طرح بعض الانشغالات منها :

- ضرورة إيلاء الفلاحين في جنوب البلاد المزيد من الاعتناء، وتشمين الجهد الذي يبذله هؤلاء الرجال المسخرون لخدمة الأرض ومساهمتهم الفعالة في تدعيم إيرادات البلاد خارج المحروقات. وعليه، أرجو من الوزارة مواصلة تدعيم زراعة النخيل كما هو جار الآن والتي كانت نتائجها مشجعة ولقيت ارتياحا لدى الفلاحين، والمشكل الذي يبقى مطروحا بحدته هو: كيفية تسويق هذا المنتج، فقد أصبح هاجسا لأغلبية الفلاحين.

ويجدد بي لفت انتباه السيد الوزير والسادة الحضور -ولو أن السيد الوزير يعرف ذلك جيدا- بأن السقي يتم بواسطة الضخ بآلات كهربائية وهو مكلف جدا وكلنا يعلم ذلك، وعليه ألح على طلبي وطلب سكان المناطق الصحراوية وأجدده بالعمل بجدية على تخفيض تسعيرة الكهرباء المرتفعة، وقد تفضلت حكومة من الحكومات السابقة بدراسة الموضوع وإيجاد صيغة ملائمة لذلك، إلا أن العملية لم يظهر لها أثر فيما بعد.

- تشجيع الاستثمارات الكبرى المنشأة لمناصب شغل وخاصة في الهضاب العليا وجنوبها.

السيد الوزير، هناك إشكالية متعلقة بتسوية النزاعات الناجمة عن تطبيق قانون الثورة الزراعية وهي إشكالية قائمة بين بعض المؤمنين والمستفيدين، كما هو حاصل في بلدية القرارة فأرجو مساعدة المعنيين والاهتمام بهذه القضية الشائكة للفصل فيها نهائيا.

- تطوير نظام التأمين الفلاحي، ونبغي العمل على تحفيز الفلاحين للانخراط فيه وتقديم المساعدة اللازمة في هذا الشأن، وخاصة فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية والجفاف.

- تنشيط الغرف الفلاحية لتمكين الفلاحين من تسويق منتوجاتهم، والعمل على تشجيع الاستثمار في هياكل التخزين عن طريق التبريد والحفظ.

- توجد بولاية غرداية وبالضبط في مدينة القرارة أكثر من 1300 بقرة حلوب، فالمرجو تقديم التسهيلات الضرورية لتوسيع محيط زراعة الأعلاف، ومساعدة الوزارة للمربين

لتمكين البلديات الفقيرة من الاستجابة لتلك التطلعات والانشغالات

3- ماذا فعلت الوزارة لتمكين البلديات تحصيل الجباية المحلية، والاستفادة من القسط الذي يعود لها قانونا من الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تمارس نشاطاتها على تراب الولاية أو البلدية.

رابعا : قطاع العمل والحماية الاجتماعية :

إن الزيادة المقدرة بنسبة 6.21٪ والمخصصة للمراكز المختصة زهيدة مقارنة بالوضع المزري التي توجد فيها هذه المراكز لاسيما في مظهرها وبالإمكانات التربوية المستعملة والطلبات المتزايدة للتكفل بالمعاقين بكل أصنافهم. وبالتالي يجب مراجعة هذا الغلاف المالي برفعه وهو ما يساعد المشرفين على هذه المؤسسات على أداء مهامهم على أحسن وجه.

2- إذا كانت الزيادات ...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عبد الحق بومشرة، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم الحاج قويدر.

السيد بلقاسم الحاج قويدر: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس الجلسة المحترم،
السادة الوزراء ومرافقيهم،
الإخوة ممثلي الوزارات،
حضرات الضباط،
زملائي النواب،
الإخوة والأخوات الصحفيين،
سلام الله عليكم.

أشكر اللجنة مرة أخرى على التعديلات التي أدخلتها على مشروع ميزانيتي التسيير والتجهيز لسنة 2001. ثم لدي بعض النقاط وددت تقديمها للتدخل في القطاعات الآتية:

1-قطاع الفلاحة:

أثني على الجهود الذي ما فتئ يبذله السيد الوزير

خطرا حقيقيا على سكان المنية في المستقبل إن لم يسارع في اتخاذ التدابير اللازمة كما هو الحال في ولاية الوادي التي تعاني نفس الظاهرة.

ولكي نقلل من تلوث البيئة ونحافظ على هذه الواحة السياحية أصبح إنجاز محطة تصفية المياه القذرة في أسرع الآجال أكبر ضرورة والأمل قائم في إنشاء مدينة جديدة للمنية لتجنب الكارثة.

السيد وزير البيئة وتهيئة الإقليم، لا شك أنكم اطعتم على مشروع توسيع مدينة متليلي الجديدة، فنرجو منكم تقديم مساعدات من أجل تعميمها وبناء المرافق العمومية الضرورية خاصة المدرسة، وكذا حفر آبار ارتوازية وتشجيع السكان على إعمار هذه المنطقة الحيوية.

4 - قطاع الأشغال العمومية:

إن توقف الأشغال بمشروع الطريق الرابط بين متليلي وغرداية وبريزينة بولاية البيض، بعد أن تم إنجاز حوالي 60 كلم منه لأسباب مالية، يعرضه للتلف. وباعتباره طريقا استراتيجيا يقرب الجنوب الشرقي بالجنوب الغربي وبالشمال الغربي، ويفك العزلة عن المنطقة، ويساعد على استغلال الأراضي الصالحة للزراعة الواقعة في هذه المناطق على طول الطريق الذي يمر عبر ولايات عديدة، فإن استكمال الشطر المتبقى من الجهتين أصبح أكثر ضرورة.

السيد الوزير، نفس الانشغال يطرحه سكان ولايات الجنوب الشرقي، إذ بات من الضروري فك العزلة ما بين زلفانة والقرارة بغرداية ومسعد بالجلفة وذلك بإنجاز هذين الطريقين نظرا إلى البعد الاستراتيجي لهما ومساهمتهما في استغلال الأراضي الصالحة للزراعة.

هذا وتعتبر السكة الحديدية من أهم أسباب النهوض باقتصاديات الأمم وتطورها في جميع المجالات، باعتبارها شريان الحياة. وإذا أرادت الجزائر تطوير اقتصادها وجعله ينمو حسب متطلبات العصر، فلا بد من إعادة فتح ملف إنجاز السكة الحديدية، ولو بفتح المجال...

بالوقوف إلى جانبهم، وخاصة في فترات الجفاف.

2- قطاع الطاقة والمناجم :

رغم أن أنابيب الغاز تمر عبر أغلب البلديات بالولاية وسكانها ينعمون فوقها؛ إلا أنهم لم يستفدوا من هذه المادة الحيوية الحضورية، وخاصة في بلدية المنية عند اتمام إنجاز أنبوب الغاز المار من (عين صالح) إلى (حاسي رمل) وكذلك أنبوب الغاز المار وسط مدينة (زلفانة) إلى (وادي نومر) ومنها إلى (حاسي رمل)، وكذلك بلديتي (القرارة) و(العطف)، فأرجو من الوزارة وهي مشكورة مسبقا - أن تأخذ بعين الاعتبار في مخططاتها تزويد هذه البلديات بالغاز الطبيعي فهي فوق أكبر حقل من حقول الغاز في العالم. وأحيطكم علما أن دراسة هذا الملف قد تمت بالنسبة إلى أغلب البلديات، وبالمناسبة أشكر الوزارة على مساهمتها في تزويد بلدية (ضاية بن ضحوة) بالغاز الطبيعي إذ إن المشروع في طريق الإنجاز، كما أود الإشارة إلى نقطة هامة تكلمنا فيها مرارا ولكنها لم تحظ إلى حد الآن باهتمام المسؤولين، وهي ضرورة إعطاء أبناء المنطقة البطالين الأولوية في التوظيف، فمنهم ذوو الشهادات العلمية العليا والمختصين في البتروكيميا.

3- قطاعا الموارد المائية والبيئة وتهيئة الإقليم :

حظي قطاع الموارد المائية بميزانية هامة تبعث على الارتياح، إلا أنه لا يخلو من مشاكل حقيقية منها الانشغال الذي يرفعه سكان بلديات سهل وادي ميزاب بمقر ولاية غرداية والمتعلق بحماية السهل أو الوادي الذي يتسبب في فيضانات كبيرة، وقد تنجر عنه بل -انجرت فعلا- خسائر معتبرة، وعليه أرجو منكم أن يحظى هذا المشروع بعنايتكم وتخصيص المبالغ اللازمة ولو على مراحل، من أجل إنجاز المجمع الرئيسي على طول 20 كلم، علما أن الدراسة قد تمت منذ سنوات عديدة ولا ننتظر إلا الانطلاق في الإنجاز والأموال اللازمة لذلك. كما توجد ظاهرة خطيرة تتمثل في صعود المياه على سطح الأرض وتآكل الأرضية وتلوثها بالمياه القذرة في حاسي القارة بالمنية - ولاية غرداية، وقد تشكل

هؤلاء، فالنبوغ الذي تميز به أبناء المدرسة الجزائرية في الداخل والخارج وحده الكفيل بالرد على هؤلاء، ولكن ما نريد تأكيده هنا وبالبحاح هو وضعية ذلك الرجل الذي كان سببا في هذا النبوغ ألا وهو المعلم أو الأستاذ الذي مع الأسف ما يزال يعيش وضعا مأساويا سواء في الأجر أو السكن أو المكانة الاجتماعية.

إن المعلم والأستاذ الجامعي، إذا ما قورن أجرهما بأجر أية فئة أخرى، سنجدهما بالتأكيد يحتلان المرتبة الأخرى، وإذا عقدنا المقارنة من زاوية التكوين والتأهيل فسندجدهما -من دون شك- في نفس المرتبة، ورغم كل هذه الحقائق المرة، هناك من يتحدث عن ضعف المستوى وعن التسرب المدرسي، وضعف البيداغوجية. وأجدي هنا أتساءل : أما آن الأوان لأن ننظر في هذه القضايا -وهي مشاكل جوهرية وأساسية- نظرة تقييمية وموضوعية، تنصف عاملات وعامل هذا القطاع؟

السيد الرئيس،

إن قانون المالية هو تحديد لجملة من الأهداف، ورصد لاعتمادات مالية تتوزع على مختلف القطاعات، بغية مواجهة المشكلات المطروحة فيها، وإن كان الارتفاع المسجل في ميزانية هذه السنة يلبي جزءا يسيرا مما يجب أن يتوفر لهذا القطاع، فإن الأهم هو النظر بعين الاحترام والتقدير لرسالة المعلمين والأساتذة، والبحث عن الصيغ الكفيلة بإيجاد الحلول لهمومهم ومشاكلهم المتعددة.

أما بخصوص قطاع التعليم العالي، فإن التوترات التي عاشتها الجامعة في السنة الماضية تدفعنا إلى العمل على فتح ملف التعليم العالي، لا سيما ما يتعلق بالوضعية المهنية للأساتذة، بتوفير إمكانيات التوثيق والبحث، وفي هذا الصدد نأمل أن تحذو الحكومة حذو فخامة رئيس الجمهورية، والسير في الاتجاه الذي سار فيه بتحسين الوضع المهني للقضاة، وأن تقوم بنفس المبادرة تجاه الأساتذة الجامعيين.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالخدمات الجامعية وتحديد الإقامات الجامعية، فإن مظاهر التسبب التي استفحلت تدعونا إلى

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد بلقاسم الحاج قويدر، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بوعلاف.

السيد مصطفى بوعلاف: شكرا السيد الرئيس. أيها الحضور الكرام.

أود في البداية أن أسجل جملة من الملاحظات التي توصلت إليها من خلال القراءة المتأنية لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2001. ونظرا إلى الأهمية التي تمثلها هذه الميزانية بالنظر إلى ما يعيشه المجتمع من تغيرات وتحولات سريعة، فإنني أخص بالذكر أحد القطاعات التي تعد -في تصوري- العمود الفقري لأية نهضة وأي تطور يطمح إليه أي مجتمع، وهو في الحقيقة قطاعان : قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع التربية الوطنية الذي نجدد بشأنه -من هذا المقام- دعما للجهود التي بذلت وماتزال تبذل من أجل حل مشاكله، والتكفل بقضاياه، وإنما إذ نشمن هذا الجهد نعتبر مؤشرات الاهتمام بهذا القطاع -في هذه المرحلة بالذات- أمرا إيجابيا، وهذا إذا أردنا فعلا أن نكون في مستوى ما يتطلع إليه الشعب وطمح إليه الأجيال. ومن هذا المنطلق فإن مبادرة السيد رئيس الجمهورية بإنشاء لجنة لإصلاح المنظومة التربوية، رغم ما يقال عنها هذه الأيام في الأوساط الإعلامية، تبقى مبادرة إيجابية نتمنى ألا تحيد عن الثوابت المنصوص عليها في الدستور وقوانين الجمهورية.

إن التحذير من مغبة الانزلاق والانحراف والقفز على الواقع يعد - في اعتقادنا- تعبيراً عن الحرص على ضرورة بقاء المنظومة التربوية ديمقراطية في تسييرها، عصرية وعلمية في برامجها، وطنية وأصيلة في أهدافها. ومن هنا فإن الإصلاح الذي ينشده المجتمع بقدر ما يحتاج إلى إمكانيات مادية واعتمادات، في حاجة ماسة وأكيدة إلى تفهم حقيقي لتطلعات الشعب، فهذه التطلعات لا يمكن أن تجد طريقها إلى التجسيد الميداني مادامت التهم التي حاول البعض إصاقها ظلما بالمدرسة الجزائرية متواصلة.. إننا هنا لا نريد الرد على

وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود طيب باي، فليتفضل.

السيد ميلود طيب باي : شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء وإطارات الدولة العسكريين والمدنيين،
زملائي النواب،
رجال الأسرة الإعلامية ونساءها،
السلام عليكم.

أولا، أشكر اللجنة على الجهد الذي بذلته، وأثمن كل التعديلات التي أوردتها في التقرير التمهيدي. أما بعد،

فالملاحظة الأولى التي أبدوها عن هذا المشروع تتعلق بضرورة العمل على تعزيز مسعى الوثام المدني وتجسيده ميدانيا، فذلك هو بوابة الاستثمار في البلاد وتشجيع له، وبالمناسبة أقدم تحية عرفان لكل من ساهم ويساهم في تجسيد هذا المسعى.

أما الملاحظة الثانية، فتتعلق باحترافية المؤسسة العسكرية في مختلف المجالات الحيوية، وهنا لا بد من تطوير قدراتها في المجالات الجوية والبحرية والبرية، ونضيف إلى هذا ضرورة تخفيض مدة الخدمة الوطنية، وتسهيل الاستفادة من الخدمة المدنية لذوي المؤهلات العلمية كالأطباء، حسب ما تسمح به الظروف، وهذا في انتظار أن تعد الوزارة المعنية قانون الخدمة الوطنية.

أما فيما يخص ميزانية القطاعات، فأود أن أقول: إن ولاية وهران كانت ضحية شهرتها إذ يقال إنها (باهية)، لكنها في الواقع منكوبة وهي محاطة بحزام البؤس والحرمان.

فمن القطاعات التي تعاني ولاية وهران مشاكله قطاع الموارد المائية، فبعض المناطق ليس فيها شبكة تطهير المياه المستعملة مما يجعل أحياءها وبلدياتها تسبح في برك المياه القذرة، كما في بلديات حاسي بن عقبه وحاسي بونيف وسيدي الشحمي وحي خميستي ببلدية بير الجير. لذا أصبح من الضروري التعجيل بإنجاز المشاريع اللازمة

فتح ملف الخدمات الجامعية التي تحولت من مكمل للعمل الجامعي في الميادين الثقافية والرياضية والعلمية، حسب ما نصت عليه الاتفاقيات المبرمة بين وزارة التعليم العالي ووزارتي الثقافة والشبيبة والرياضة، أقول تحولت إلى مجرد إقامات للنوم ومراكز للعبور.. إن الأموال الضخمة التي تصرف على الخدمات الجامعية والمقدرة بأكثر من 1400 مليار سنتيم، تخصصها الدولة لفائدة الطلبة، يجب أن تصرف فعلا لفائدة الطلبة وألا تذهب إلى جيوب السماسرة و(اللوبيات) التي تهيمن على الخدمات الجامعية على حساب الطلبة.

السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، يجب أن تحظى العاصمة اليوم باعتبارها واجهة الدولة الجزائرية، بعناية خاصة واهتمام بل ينبغي لها ذلك، وهذا ليس تمييزا لها عن باقي مناطق التراب الوطني التي لها هي الأخرى الحق في الاهتمام، لكن إعطاء العواصم الخصوصية سلوك معترف به عند كل الدول. وإذا انطلقنا من هذه الحقيقة في تشريح هموم ومشكلات عاصمتنا البيضاء وسكانها، فإننا، أيها السادة أيتها السيدات، ننتهي إلى حقيقة مرعبة، إذ نتيجة لجملة من العوامل المتشابكة، الموضوعية والمصطنعة، غاب البياض عن وجه البيضاء، واحتل العوز والندرة والتسيب والإهمال مكان الأولوية في توفر المرافق، وإذا انطلقنا من منطلق الموارد التي تتوفر عليها العاصمة، فإنني أسوق لكم مثلا بسيطا يكفي للتدليل عن الواقع المقلوب فيها، إذ قدر مدخول بلدية الجزائر الوسطى حسب ميزانية سنة 2000 بأكثر من 120 مليار وهو مبلغ كفيل بإيجاد الحلول لمشكلات البلدية غير أن كيفية تحصيله وكيفية توزيعه يطرحان أكثر من علامة استفهام، أولاها هل لبلديات العاصمة نفس المدخول؟ فإذا كانت الإجابة بالنفي، فماذا نقول عن بلديات المقربة والمرادية والمدنية والكاليتوس وبراقى ووادي قريش وبنى مسوس وغيرها من البلديات الفقيرة؟! وماذا نقول عن الصندوق المشترك للجماعات المحلية...؟!

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى بوعلاق،

الحديثة التي لانجد فيها أثرا للمساحات الخضراء، ولا لشبكات المياه، ولا الطرقات المهيأة، ولا الكهرباء ولا الغاز، كما هو الحال في الحاسي وحي بير الجير وحي الفلايس ودوار بلقايد ودوار بوجمة وسيد البشير وعين البيضاء في بلدية السانية - وليس تلك الواقعة في أم البواقي وإن كانت وضعية كليهما كارثية - وكذا حي سيدي معروف وحي النجمة، والسؤال الذي يطرح هنا : أين نصنف سكان هذه الأحياء؟.. كما نطالب الوزارة المعنية بضرورة اتخاذ إجراءات ردية لكل متلاعب، بالمساحات الخضراء، وأماكن لعب الأطفال - على الأقل ما تبقى منها - سواء يبعأ أو استغلالات.

مشكل آخر تعانيه ولاية وهران وهو انزلاق التربة، كما هو الحال في سيدي الهواري و (Les plans terres) ورأس العين، لذا نطالب ببناء جدار إسمنتي أو صخري لتفادي الخطر الذي قد ينجم عن الانزلاق.

وفيما يتعلق بقطاع التربية الوطنية، تعرف أقسام مدارس وهران ضغطا كبيرا واكتظاظا، خاصة في ثانويات بطيوة وبير الجير و قديل والسانية.

أما عن وضعية المربين فيكفي أن نعلم أن عمال قطاع التربية ليست لهم الأولوية في السكن، وأجورهم هي أدنى الأجور في الوظيف العمومي، والتحفيزات المادية غائبة بالنسبة إليهم، وأما المعنوية فتتمثل في بطاقات شكرات ترسل إليهم، وحتى امتياز تسجيل أبنائهم الذين لم يبلغوا سن التمدرس أي (البالغين خمس سنوات) فقدوه هذه السنة، فماذا بقي لهم؟ وهل يمكن أن يقوموا بواجباتهم على أكمل وجه في ظل هذه الأوضاع؟

وبالنسبة إلى قطاع التكوين المهني، فإنه يواجه مشكل التسرب المدرسي الذي يقذف بحوالي 15 ألف تلميذ يجب عليه التكفل بهم، مما يستوجب : قدرة استيعاب كافية لمراكز التكوين، وتكييفها دائما للتخصصات حسب متطلبات السوق العالمية والتطور التكنولوجي. وعليه، أطلب تسجيل إنجاز مراكز تكوين في دوائر أرزيو و بطيوة وعين الترك.

لتفادي الأمراض المتنقلة عن طريق المياه القذرة التي تصب في البحر متسببة في التلوث البيئي، وفي تشويه مظهر شواطئ سياحية جميلة، مما تسبب في تعطيل مشروع بناء نزل (شيراتون) السياحي الذي دشنته فخامة السيد رئيس الجمهورية، ولكن لم تنطلق أشغال إنجازها إلى حد اليوم. وعليه أطلب بما يأتي :

- تدعيم وسائل التخزين،
- تدعيم شبكة المياه،
- تحيين المخطط التوجيهي للتطهير والخاص بالمجمع الحضري بولاية وهران، وإنجاز أروقة لصرف المياه القذرة ونظام تطهيرها حتى يعاد استعمالها في الري وفي تنظيف المدن لتفادي الأمراض المتنقلة عن طريقها، وفي هذا الصدد أسجل ارتياحي للوعد بحل مشكلة المياه الصالحة للشرب نهائيا في وهران، والذي ورد في برنامج رئيس الحكومة المحترم والمتمثل في مشروع تحويل المياه إلى مستغانم وأرزيو و وهران انطلاقا من ممسك مائي تعويضي (سد قرادة) ومأخذ لماء نحو الشلف.

أما فيما يخص قطاع السكن، فولاية وهران تعاني عجزا كبيرا يصل 100.000 سكن، ورغم هذا العجز تتساوى الاعتمادات المالية المخصصة لولاية وهران للبناء مع تلك المخصصة لولايات أخرى أقل كثافة سكانية. وهذا ما نراه غير عادل؛ لأن ولاية وهران ولاية قطب تستحق اهتماما أكبر.

كما يعاني المستفيدون قرارات السكن في ولاية وهران مشكل عدم حصولهم على إعانات الصندوق الوطني للسكن، حيث لم يتسلموا مساكنهم منذ سنة 1997، فتارة يوجهون إلى مصالح البلدية من أجل الحصول قرارات الاستفادة النهائية، وتارة أخرى يوجهون إلى البنوك من أجل الحصول على القروض. ويبقى المواطن إلى حد اليوم لم يسكن، وينتقل من هيئة إلى أخرى. فنطلب من الوزارة الوصية أن تأخذ هذه القضية بعين الاعتبار.

أما فيما يخص التهيئة العمرانية بوهران، فنجد فرقا كبيرا بين مباني العهد الاستعماري المتناسقة والمباني

هذه الأمور في المثال الآتي حيث طرح سؤال في امتحان يتضمن عبارة "الإمبريالية الرومانية في المغرب العربي".

لقد كانت الديمقراطية مبررا لتوظيف مكونين غير مؤهلين -في غالب الأحيان- بشكل عشوائي مقابل أجور زهيدة، وهذا ما يفسر ظاهرة هجرة الأدمغة، والنتيجة هي الانهيار الكلي لنظام التكوين.

لقد كنا في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ننتظر انقلابا جذريا ضد هذا الوضع من خلال مشروع الميزانية لسنة 2001، وذلك بترسيخ مفهومي العقلانية والعصرنة، ولكن للأسف لم نجد فيه أي جديد، إذ عرفت نفقات الميزانية في هذا المجال انخفاضا وصلت بموجبه إلى 6.2٪ من الناتج الداخلي الخام وهو ما يعادل مبلغ 24 ألف دينار للتلميذ/سنواتيا، بينما تخصص الدول المتقدمة مبلغ يقارب 700 ألف دينار وهو ما يفوق 30 مرة المبلغ الذي نخصه نحن.

إن التأخر المتراكم ثقيل جدا، والجزائر محتاجة إلى مضاعفة قدرات الاستقبال والتأطير. ولكن ميزانية هذه السنة تبقى بعيدة عن الاستجابة لهذا المطلب. وقبل الإعلان عن توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، نقول: إن وضع نظام أساسي للمدراس الخاصة وتشجيعها ماليا يعد أمرا مستعجلا وينطبق هذا الاقتراح على الجامعة وقطاع التكوين المهني.

أما فيما يتعلق بتعليم اللغة الأمازيغية وترقيتها فقد لاحظنا عرقلة إدارة منحازة نشاط المحافظة السامية للأمازيغية، إذ تقلصت صلاحياتها بصفة معتبرة، وأصبحت الوزارات المعنية غير مهتمة بمطالب هذه الهيئة، فمثلا لم تقم وزارة التربية الوطنية بإجراءات الإعلام والتحسيس. وإنها أي (المحافظة السامية للأمازيغية) لم تكن حتى على علم عندما فتح فرع للأمازيغية في ملحقة بوزريعة منذ عامين. كما يمكن إحصاء مشاكل أخرى تعانيها هذه الهيئة نذكر منها :

- نقص المناصب المالية،

- انعدام الوسائل التعليمية والبيداغوجية التي تتطلبها خصوصيات هذه المادة،

أما عن قطاع الصحة والسكان، فهو الآخر يعاني مشاكل عديدة منها ما يخص التأطير والتجهيزات الطبية وتسيير الهياكل الصحية، بالإضافة إلى أن التغطية الصحية ليست كاملة، مما يتطلب إنجاز وحدات جديدة حتى يتمكن المواطن من الاستطباب في ظروف أفضل. وباستثناء المستشفى الجديد بوهران، لم تستفد القطاعات الصحية الأخرى من عناية خاصة، كما أن الظروف الاجتماعية للعمال متدهورة، مما يؤثر سلبا على الرعاية الصحية للمريض.

أما عن قطاع الثقافة والاتصال فهياكل الثقافة في حالة يرثى لها...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ميلود طيب باي، وأحيل الكلمة إلى السيد مجيد يوسف.

السيد مجيد يوسف: أيها الحضور الكرام، السلام عليكم، السيد الرئيس.

تتمحور مداخلتني حول القطاعات التي تهتم بالتكوين وهي قطاع التربية الوطنية، وقطاع التعليم العالي، وقطاع التكوين المهني. فهذه القطاعات استراتيجية؛ إذ هي التي تتحكم في بروز البلاد ضمن الأمم المتقدمة، وفي انسجام المجتمع الجزائري، غير أنها كانت رهينة قوى الظلم والظلام، وما يزال قانون المالية يهملها.

إن التعريب هو السبب في تراجع مستوى التكوين وتغييب العقلانية، وهو ما أدى إلى حرماننا من لغات التفتح، كالإنجليزية والفرنسية، ولقد سبق لي -شخصيا- أن قمت بتصحيح أوراق امتحان طلبة جامعيين مجهلون الكتابة الصحيحة لكلمة (ALGERIE). وقد أدرك أصحاب الامتيازات هذا الأمر ففضلوا إرسال أبنائهم إلى الخارج للدراسة.

إن فكرة الوطنية كانت مبررا للتحريف في محتوى البرامج، باختلاق ماض مزيف، ويمكن أن نقف على مثل

ثالثا - تكثيف حملات الإرشاد الفلاحي، في وسائل الإعلام المختلفة.

رابعا - تخفيض الرسوم على أسعار الأسمدة والأدوية والتي لم تتوقف عن الزيادة.

خامسا : إيجاد حلول ناجعة لمشكلة السقي العشوائي، والسقي بالمياه القذرة، وتطهير الأنهار والأودية مما يتسرب إليها من هذه المياه القذرة مثلما هو حاصل مع وادي المالح ووادي عين أركو ببلدية تاملوكة -ولاية قالمة الذي يتسبب فيضانه- في كل مرة- في إتلاف المحاصيل الزراعية. ولهذا يطالب فلاحو تاملوكة هذه المنطقة الفلاحية الرعوية، ببناء حواجز مائية. وعلى ذكر المياه القذرة، نحذر من خطورة التزود بمياه الشرب من الآبار المحفورة في المناطق العمرانية، بسبب تلوثها بالمياه القذرة المتسربة من قنوات صرف المياه المستعملة. ونذكر هنا حي 8 ماي وحي الشايبة وحي (الخرابة) بولاية عنابة، فهذه الأحياء التي لا تبعد عن المدينة إلا بحوالي 5 كيلومترات تتزود بمياه الآبار. سادسا: تشجيع المواطنين القاطنين في المناطق الجبلية على الفلاحة الغابية.

وفي قطاع التربية الوطنية، نبارك انضمام الجزائر أمس إلى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. إن قطاع التربية في حاجة إلى 48 ألف منصب مالي، من أجل أداء جيد لمهمته، والقضاء على ظاهرة اكتظاظ الأقسام الذي يؤثر سلبا على التحصيل العلمي وعلى الجانب التربوي.

وندعوا إلى إعطاء المستخلفين الأولوية في التوظيف للقضاء -بصفة تدريجية ثم نهائية- على هذا العجز بدءا من توفير الأربعة آلاف منصب التي اقترحتها اللجنة. إن مصلحة التلاميذ لا يمكن تحقيقها إلا بالتكفل بمشاكل الأستاذ والمعلم والمفتش والإداري، وتحسين ظروفهم المهنية من أجرة شهرية، ووسائل بيداغوجية وأقسام مهيأة، لأن التعليم وسط برك من الماء ناتجة عن فساد الكتامة، أو تحطم زجاج النوافذ مع انعدام التدفئة، عوامل لا تساعد الأستاذ والتلميذ على أداء واجباتهما.

- مشكل المحيط الإداري الذي لا يشجع على تطوير وترقية تعليم الأمازيغية،

- النقص في بث البرامج باللغة الأمازيغية في الوسائل السمعية البصرية، وخاصة في التلفزة الوطنية. وفي الأخير أود أن أقترح إنشاء مركز بحث لترقية اللغة الأمازيغية . وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مجيد يوسف، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد صالح بوشارب.

السيد محمد صالح بوشارب: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة، السيدات والسادة النواب، السيدات والسادة الحضور من الإطارات المدنية والعسكرية، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن القفة اليومية للمواطن الجزائري هي قفة مستورد ما تحمله بنسبة عالية، أي إن ما نأكله ونلبسه مستورد في أغلبه بدءا من قطعة الخبز وانتهاء إلى إبرة الخياطة. وهذا الوضع يتطلب تسخير كل الإمكانيات لتحسين مردود الإنتاج الوطني الذي لن يوفر الأمن الغذائي للبلاد فقط، بل سيحفظ لها سيادتها وحريتها واستقلال قرارها ويصونها، ويخفض في قيمة الفاتورة الغذائية، وهذا ما يتطلب:

أولا- اهتماما بالغا بالفلاح والفلاحة ودعم أكبر لهما، من خلال المراقبة الصارمة لكيفية استغلال أراضي المستثمرات الفلاحية، والتجسيد الفعلي لشعار "الفلاحة للفلاح خادم الأرض"؛ لأن الكثير من المستثمرات أجراها المستفيدون لفلاحين حقيقيين قد يحرمون خدماتها بعد انتهاء مدة الإيجار.

ثانيا - تشبيب القطاع لتشجيع الشباب المتعلم على خدمة الأرض ودعمه ماديا؛ لأن أغلبية الفلاحين قد تقدموا في السن، وهو ما أقعد كثيرا منهم عن ممارسة النشاط الفلاحي.

من سكناه ظلما وتعسفا ليلقى بعد ذلك في خمية في مركز العبور بالجسر الأبيض بعنابة مع أن عقد الإيجار الذي بحوزته يبين أنه المستفيد الشرعي. ولحساسية الموضوع في تفاصيله أفضل أن أسلم الملف للوزير المعني على ذكرها. ودائما في قطاع السكن، أدعو إلى ضرورة تشجيع المواطن على الحصول على السكن التساهمي، وتسهيل الإجراءات الخاصة باستفادته إياه.

أما عن قطاع الشؤون الخارجية، فندعو إلى أن تتخذ الجزائر موقفا واضحا من الانتفاضة المباركة.

وفي قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، أرى ضرورة مساهمة وزارة الثقافة في الحفاظ على المساجد الأثرية التي تعرف بناياتها تدهورا، كما أدعو إلى ضرورة إتمام بناء المساجد التي انطلقت أشغال بنائها، وتوسيع المساجد التي أصبحت تضيق بمصلبيها.

وفي هذا الصدد أدعو إلى إعادة بعث مشروع بناء الجامع الكبير بولاية عنابة، والعودة إلى السماح باستعمال مكبرات الصوت الخارجية للمساجد خلال هذا الشهر المبارك والتي منعت منذ مدة بالولاية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد صالح بوشارب، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد المختار طرابلسي.

السيد محمد المختار طرابلسي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة إدارات الجيش الوطني الشعبي،

السادة النواب، والحضور،

أحييكم بتحيةة الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية لدي ملاحظة تطرق إليها الكثير من الإخوة، تتعلق بالبرمجة التي اختلقت علينا وخلطت لنا جميع الأمور،

أما في قطاع العمل والحماية الاجتماعية، فنذكر بضرورة الاسراع في إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 93-54، وتطبيق قرارات العدالة بشأن المفصولين من مناصب عملهم، إذ لا يمكننا أن نؤمن بوئام يسع المسلحين ويضيق على المظلومين والمفصولين من مناصب عملهم.

وفي مجال الحماية الاجتماعية، يجب علينا:

- إعادة النظر في القوانين المحددة للسن القانوني للبنات المسعفات والذي لا يتجاوز 19 سنة وبعده لا يحق للبنات البقاء في المركز، وتصوروا ما ينجر عن تطبيق هذا القانون. كما يجب إيجاد حل للأطفال المعاقين ذهنيا بعد بلوغهم سن الرابعة عشرة، لأن مصيرهم بعده مجهول، وذلك بفتح مراكز متخصصة تضمن لهم تكويننا يراعي خصوصياتهم.

- إيجاد حل لظاهرة التسول التي توسعت، وذلك بإنشاء مراكز لإيواء المتسولين.

- إعادة النظر في قيمة التعويضات عن التحاليل والصور بالأشعة والعمليات الجراحية وجراحة الأسنان، لأن قيمة تعويضاتها لا تكاد تساوي شيئا، بل هي رمزية مقارنة بما يدفعه المواطن فيها.

-إعادة النظر في سياسة التشغيل، وصيغ عقود التشغيل، وفي نظام الشبكة الاجتماعية التي ترصد لها أموال باهضة كان الأولى استعمالها في مشاريع تحدث مناصب عمل حقيقية.

-إعادة النظر في شروط منح الإعانات المالية للجمعيات، التي كان ينبغي لها أن تلعب دورا في عملية التضامن مع الفئات المحرومة، لكن لانشاط لها في الواقع إلا طلب الإعانات المالية التي لا تعرف أوجه صرفها بعد الحصول عليها. في الوقت الذي تحرم فيه جمعيات فاعلة لأسباب لا علاقة لها إلا بالإقصاء والتهميش.

وفيما يخص قطاع السكن فإن مشكلة السكن في بلادنا -حسب تقديري- ليست مشكلة قانون -وإن كان لا بد منه- لكنها تكمن في النزاهة والشفافية، وإلا كيف نفسر ظاهرة التلاعب بالسكن الاجتماعي متاجرة ورشوة ومحسوبة؟! بل وصل الأمر إلى حد طرد مواطن بالقوة

ولولا القدر والأجل لوقعت الكارثة.. بلدية بوقزول التي كان من المفروض أن تكون إحدى المدن الجديدة!! وهنا نعيد طرح السؤال على وزير القطاع المعني: لماذا لا تستفيد هذه البلدية حقها في أن تصبح مدينة جديدة كما كان مفترضا، فهي مدينة استراتيجية؟ لم هذا التهميش، ولم هذا الإقصاء للمناطق النائية؟! ومن الظواهر التي عايناها خلال زيارتنا تلك: رب عائلة يأتي بأبنائه إلى المسجد يعرضهم على الناس من أراد أن يأخذهم فليأخذهم، لأنه لا يملك قوت يومهم.. هذا هو الفقر المنتشر حاليا في بلادنا التي تتمتع بالأموال والثروات المختلفة كالبترو، والعجيب في ذلك أنه في الوقت الذي نصرح بتحقيق مداخيل إضافية من البترول مانزال نعاني الفقر ونتكلم عنه، ونعقد ندوة وطنية حوله حتى يستقيم الديكور ويقال إننا نعتني بالفقراء والمساكين!! في حين لم تحقق هذه الندوة أية نتائج.. لماذا؟! لأنه كان من المفروض أن يعبر الفقراء عن أنفسهم بأنفسهم فيها، لكن هذه الندوة التي سميت بندوة محاربة الفقر والتهميش أو الإقصاء، أقصى الفقير منها!!

انتقل إلى قطاع الطاقة والمناجم، حيث قدم الوزراء السابقون وعودا.. ونقول للمواطنين اليوم إن الوزراء أعطونا -فعلا- وعودا، ولكنها لم تنجز. ونحن هنا لا نريد أن نقول إنهم كذبوا علينا أو غلطونا. لكن نتساءل لماذا يقدم الوزير وعودا لا تنجز بعد ثلاث سنوات؟! فقد سبق وأن تكلمنا عن تزويد ولاية المدية بالغاز الطبيعي منذ سنوات 1997 و1998 و1999، حتى سنة 2000 ووعدنا بتحقيق ذلك، ولكن مرت ثلاث سنوات ولم نر شيئا مما وعدنا به وعندما كتبت لوزير الطاقة والمناجم السابق، أجابني بأن البرنامج الوطني للتوزيع العمومي للغاز يمس 134 تجمعا سكنيا، بكلفة إجمالية تبلغ 1445 مليار سنتيم، لكن ولاية المدية لم تستفد من هذا المشروع رغم أنها تدخل في برنامج عمل الوزارة وبرنامج عمل الحكومة الذي ينص على أن بلديات (عين بوسيف) و(قصر البخاري) و(وزرة) تستفيد من البرنامج الخماسي (1995-2000). لكننا عندما توجهنا إلى الولاية قيل لنا إن هذا البرنامج غير موجود أصلا!! فمن

فلم نعد نعرف عم نتكلم، ولا الأسئلة التي يجب طرحها؟! وحتى ما نكتبه اختلط علينا. فبودنا ألا تتكرر هذه السلوكات؛ لأنها غير مقبولة نهائيا! كما نرفض أن تبث تلفزتنا تدخلات النواب في الساعة الواحدة أو الثانية أو الثالثة صباحا، وكأنها بهذه الطريقة تتفنن في السخرية. وإلا ماذا يعني مثل هذا السلوك؟! أيعني التفريق بين أفراد الشعب ومثليه؟! المفروض أن تكون هذه المؤسسات قوية ونحوز بها على المصداقية، لكن هناك أشخاصا يعملون على تحطيمها. وأقولها بكل صراحة: إن هناك أشخاصا مهمتهم تحطيم مؤسسات الجمهورية، ويودون ألا تنجح وأن تبقى دوما رهينة المشاكل المختلفة. وبعد،

فإن بلادنا هي بلاد المجاهدين. وقد أطلقت عليها عدة صفات منها: جزائر الثوار، وقبلة الثوار، وبلد المليون ونصف المليون شهيد، وهو ما يجعلنا نتساءل عن موقف جزائر الشهداء، جزائر المجاهدين، جزائر شعاع (مع فلسطين ظالمة أو مظلومة) من القضية الفلسطينية فنحن لم نعرف بعد موقف جزائرنا منها لا سيما في الظرف الحالي الذي تتألم فيه كل الشعوب الإسلامية مما يحصل في فلسطين، هذه الشعوب التي تعاني بسبب حكامها. فلماذا لا نترك الشعب الجزائري يعبر عن استيائه وغضبه، ويبين انتماءه إلى هذه الفئة؟! أين نحن من كل هذا؟! وأين نحن من الجزائر المسلمة؟! لا بد من أن نراجع أنفسنا، و ألا نترك الأمور تتميع، ولا أن تضيع السمعة التي تتمتع بها الجزائر.

ورغم أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- يقول: "انصر أخاك ظالما أو مظلوما" فإن هذا السكوت يجعلنا نقول: إننا عاجزون حتى عن الكلام أو التعبير عن استيائنا.

واليوم ونحن بصدد مناقشة مشروع الميزانية، نتكلم فيه عن الأموال وعن الملايير، فلا بد أن نعلم أن الفقر ما يزال يدق أبواب الجزائريين ليزداد منهم اقترابا يوما بعد يوم. والفقر الذي سنتكلم عنه اليوم ربما لا يعرفه الكثير، وعائنا نحن خلال زيارتنا الولايات والمناطق النائية أين يعيش المهمشون (والمحقورون). فماذا عائنا؟ عائلة بأكملها في بلدية بوقزول تقبل على الانتحار بسبب الفقر،

القضاة التنقل إلى المناطق التي يقطنها المتقاضون، للاطلاع على الظروف المعيشية لهم وما يعانونه من مشاكل عند التقاضي. كما نشمن الإجراءات المتخذة لتطهيره هذا القطاع، ونطلب من الله العلي القدير أن يساعد وزير العدل وأن يوفقه في ذلك.

أما في قطاع الشؤون الخارجية، أطلب من معالي الوزير التدقيق عند اختيار الرجال الذين يتولون مهمة تمثيل الدولة في الخارج وأقصد القناصل بالذات.

وفيما يتعلق بقطاع الداخلية والجماعات المحلية، فأطلب أيضا الزيادة في الاعتمادات المالية لهذه الوزارة، تدعيما للمديرية العامة للأمن الوطني شراء السيارات الصالحة للسير في كل الأرياض في المناطق الحدودية خاصة والصحراوية عامة، ونفس الشيء للمديرية العامة للحماية المدنية والمديرية العامة للحرس البلدي. كما يجب رفع أجور أعوان قوات الأمن بصفة عامة، والذين يمارسون في المناطق الصحراوية والنائية بصفة خاصة -دون تردد- وتقديم تحفيزات مادية لجمعهم. وعلى الوزارة أيضا التعجيل بمشروع القانونين البلدي والولائي تماشيا ومتطلبات المرحلة، لأن القانونين الحاليين تجاوزهما الزمن، ولا يستطيعان تسيير المخططات البلدية والمخططات الولائية.

وفي قطاع الصحة والسكان، يجب تمكين الوزارة الوصية خلال مناقشتنا مشروع الميزانية من الحصول على اعتمادات مالية من أجل جلب أطباء اختصاصيين لفائدة ولايات الجنوب، إذ بات واضحا أن الأخصائيين الجزائريين لا يرغبون في القدوم إلى المناطق الصحراوية للعمل فيها، أو تقديم تحفيزات مالية للأخصائيين الجزائريين إن كان ذلك سيعطي نتيجة، فمن حق المواطنين في تلك المناطق الاستفادة من الخدمات الطبية؛ لأن الصحة قبل كل شيء. وكذلك من أجل شراء التجهيزات الطبية مثل أجهزة تصفية الدم، فأبناء ولاية إيليزي يقطعون مسافات طويلة تنقلا إلى بوسعادة وغرداية للاستفادة من جهاز تصفية الدم وقد يموتون في

نصدق؟! هل نصدق الوزير الذي رد على انشغالنا كتابيا أم نصدق الولاية؟! أم نقول إن التنسيق بين الوزارة والولاية منعدم، وإذا انعدم التنسيق في هذا المجال فأين يكون؟! أفي المهرجانات والحفلات وما شابهها؟! وما القضايا الحيوية التي يستفيد فيها المواطن فنهلها. لماذا نهتم هذه الولاية؟!

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد المختار طرابلسي، وأحيل الكلمة إلى السيد مختار عمراني، فليفضل.

السيد مختار عمراني: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السادة إدارات الجيش الوطني الشعبي،
السيدات والسادة النواب،
رجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أجدد شكري للجنة المالية والميزانية ووزارة المالية على ما بذلاه من جهد في إعداد مشروع ميزانيتي التسيير والتجهيز لسنة 2001 التي لدي بخصوصهما بعض الاقتراحات والملاحظات.

ففيما يتعلق بقطاع الدفاع الوطني، أرى أنه من الضروري إضافة اعتمادات مالية إلى ميزانية هذا القطاع الهام، من أجل صيانة المراكز الحدودية والآبار القديمة الموجودة فيها وتهيئتها في كل التراب الوطني، وأقصد بهذه التهيئة التشجير وبناء مرافق ترفيهية لفائدة شباب الخدمة الوطنية وأفراد الجيش الوطني الشعبي المتواجدين بهذه المراكز؛ لأننا اطلعنا على ما يعانيه هؤلاء فيها.

وفيما يخص قطاع العدل، يجب تدعيم ميزانية الوزارة من أجل تمكينها من صيانة حظائر العتاد وتدعيمها بشراء السيارات التي تستطيع التنقل في كل الأرياضي، خاصة للمحاكم الموجودة بمناطق الجنوب، حتى يتسنى للسادة

- إيليزي) لما لهما من أهمية استراتيجية وهذه حقيقة يقر بها كثيرا ممن في هذه القاعة.

وبخصوص قطاع السكن، لدي ملاحظة تتعلق بتوفير السكن للمواطن، وبالتقسيم الجهوي لدواوين الترقية والتسيير العقاري. فالتقسيم الجهوي لهذه الدواوين يمكن أن يفيد المواطن في الشمال، حيث تتجمع الولايات على مسافة قصيرة إذ يمكن المرور على عشر ولايات على مسافة 100 كلم، وهذا ما يدعم فكرة الجهوية، أما في ولاية...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مختار عمراني، وأحيل الكلمة إلى السيد امحمد لبيد.

السيد امحمد لبيد: السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة الإطارات المدنية والعسكرية للدولة،

السادة أعضاء اللجنة المحترمين،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

بعد دراستنا مشروع ميزانية الدولة لسنة 2001 لاحظنا وجود دعم مالي كبيرا لقطاع الأشغال الكبرى، لذا نبدأ من هذا القطاع، إذ نلاحظ ألا شيئا يتحقق من أجل حماية ولاية سيدي بلعباس من الفيضانات رغم وعود السلطات العمومية المتكررة، ورغم القرارات التي اتخذها السيد رئيس الحكومة في سنة 1990، والالتزامات الصريحة لوزير التجهيز في نفس الحكومة وفي نفس السنة.

لقد التزم السيد رئيس الحكومة بالفعل وأمام المواطنين والسلطات المحلية خلال زيارته لولاية سيدي بلعباس على إثر فيضانات أول ماي 1990 الجارفة بإنجاز سد يحمي المدينة من هول الكارثة المتكررة، ويضمن سقي سهل تمتد مساحته على حوالي 2400 كلم مربع. والتزم السيد وزير التجهيز إثر ذلك أمام المجلس الشعبي الوطني الموقر في رده على سؤال شفوي تقدم به نائب من نواب

هذه الرحلة. ورغم أن الدولة توصي بعدم النزوح من القرى إلى المدن، ومن المدن إلى العاصمة، إلا أن تمركز كل الخدمات في نقطة معينة من الوطن، يجعل النزوح أمرا حتميا، فرجاؤنا من السيد وزير الصحة والسكان العمل على اختيار الرجال الأكفاء - وليس المعاقبين- لتولي مهام مديري الصحة في ولايات الجنوب، وفقا لمبدأ: (من لم ينجح هنا فليحول إلى المناطق الصحراوية).

وفيما يخص قطاع الموارد المائية، يقول الله عزو جل : "وجعلنا من الماء كل شيء حي" صدق الله العظيم.

يكتسي هذا القطاع أهمية بارزة ودورا كبيرا في التنمية، وفي توفير حاجات المواطن اليومية. لكن عند قراءتنا قائمة المشاريع المقترح إنجازها في مشروع ميزانية 2001 لم نجد فيها بعض المشاريع التي كانت في طور الإنجاز في ولاية إيليزي ثم توقفت في سنة 1996 بسبب انعدام الغلاف المالي، فأطلب من السيد الوزير إدراج هذه المشاريع وهي كالآتي :

- مشروع إنجاز سد واق من نوع الحواجز لمنع تدفق المياه لحماية مدينة جانت بولاية إيليزي.

- إتمام ما تبقى من مشروع إنجاز قنوات إيصال مياه الشرب من آبار (كان إفري) إلى المدينة بطول 6 كلم خطي.

- تخصيص حصة ولائية بمسافة 35 كلم خطي من السد الوافي السابق ذكره، وللعلم فهذا السد لا يكلف كثيرا؛ لأنه ينجز بالحجارة والأسلاك فقط.

وفي قطاع الأشغال العمومية، لاحظنا عدم إدراج المشاريع المطلوبة والضرورية، والتي انتهت بها الدراسات، ضمن قائمة المشاريع المقترح إنجازها في سنة 2001، وعليه أطلب إدراج المشاريع الآتية في هذه القائمة:

- تسجيل إنجاز مطار برج عمر إدريس الذي انتهت دراسته.

- إنجاز 40 كلم من الطريق الرابط بين بلديتي جانت وبرج الحواس.

- إنجاز طريقين حدوديين (تين ألكوم- جانت) و(طارات

الفيضانانات المدينة، فمدينة سيدي بلعباس تعرف الفيضانانات منذ 1928 إلى اليوم فهل ستجدد هذه الوجود -هذه المرة أيضا- لتنسى بعد ذلك؟! وما عسانا نقول للسكان أمام وضعية كهذه؟!

ونحن نناقش ميزانية الدولة التي نسجل فيها رسدا هاما للموارد المالية المخصصة للأشغال الكبرى، ننبه إلى خطورة نسيان إنجاز السد السابق ذكره أي (سد طابية)، والذي تعود فكرة بنائه إلى سنة 1960 وأسندت دراسة إنجازها آنذاك -حسب المعلومات المتوفرة- إلى خبرة روسية مع وزارة الفلاحة.. إننا وسكان ولاية سيدي بلعباس جميعا لمنتظرون بداية إنجازها بإدراجه في ميزانية سنة 2001 -إن شاء الله- وفي انتظار تحقيق هذا الأمل لا بد أن أشير إلى انعدام الوسائل الضرورية لمواجهة مثل هذه الفيضانانات لدى المصالح الولائية المعنية، كشاحنات التنظيف والكاسحات لتنقية الوادي، وقوارب النجدة ومضخات المياه الثقيلة وهذا أبسط ما يجب توفره.

أما بخصوص قطاع الفلاحة، فيجب :

- الإسراع في حل مشكلة العقار الفلاحي والتوقف عن فرض الأتاوي والرسوم على الفلاحين؛ لأن هذا لا يخدم الفلاحة.

- مسح ديون الفلاحين.

- توفير البذور لتمكين الفلاحين من مواصلة عمليتي الحرث والبذر في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بقطاع العدالة فيجب :

- إعادة التقسيم القضائي لولاية سيدي بلعباس وهذا حتى يتمكن المواطن من التقرب من العدالة.

- إتمام المشاريع الجاري إنجازها مثل محكمة رأس الماء بولاية سيدي بلعباس، وتسجيل محكمة بدائرة عين البرد.

وعن قطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، فأرى ضرورة إعادة فتح مركز تصحيح شهادة البكالوريا في ولاية سيدي بلعباس الذي هيأته الوزارة الوصية والسلطات المحلية وجهزته، وبعد سنتين من

ولاية سيدي بلعباس في جلسة عقدت بتاريخ 24 ديسمبر 1990، حيث قال الوزير خلالها بالحرف الواحد وسجل عليه ذلك في محضر مداوات المجلس الشعبي الوطني (الجريدة الرسمية لمداوات المجلس الشعبي الوطني رقم 186 المنشور بتاريخ 25 فبراير 1991م) ما يأتي:

« أما فيما يخص حماية مدينة سيدي بلعباس من الفيضانانات فقد تمت دراستها في مكتب الدراسات للغرب الجزائري ومن بين الحلول المقترحة لإزالة هذه الظاهرة :

1- تحويل مياه وادي مكرة خارج المدينة،

2- إعادة تهيئة وادي مكرة داخل المدينة،

3- إنجاز سد (طابية) للتقليل من هذه الظاهرة الخطيرة.

إن الحل الأخير يبدو الأنجع، ولذا برمجت دراسات مفصلة لهذا السد في سنة 1991م وستنطلق به الأشغال في نهاية سنة 1992 إن شاء الله، وفي انتظار إنجاز المشروع ينبغي اتخاذ إجراءات بخصوص الوادي الموجود داخل المدينة لتسهيل سيلانه».

السيد الرئيس، عشر سنوات بعد هذا الوعد ماتزال الأوضاع كما كانت، وما يزال الخوف يقض مضاجع سكان مدينة سيدي بلعباس كل ربيع وكل خريف، ينتظرون مباغطة الفيضانانات لهم والتي تأتي على البشر والأنعام والأرزاق وهو ما حصل في الفيضانانات الأخيرة التي حدثت في 23 أكتوبر 2000 والتي تجاوزت فاتورة خسائرها 46 مليار سنتيم وأسفرت عن 688 عائلة منكوبة و 110 مساكن مهدمه، ومما يزيد في غبن السكان هو التعتيم الإعلامي المفروض على هول هذه الكارثة كلما وقعت! ويكفي أن نشير إلى أن التلفزة الجزائرية قدمت الخبر كأنه حدث بسيط عابر، في الوقت الذي كان فيه نصف المدينة يسبح في بركة ماء وسخ بلغ منسوبه في بعض الأحياء المترين، وأفسد أرزاق السكان وزاد هولهم وأفقد أملهم في تجسيد الوجود التي قدمتها السلطات العمومية ببناء سد يحميهم بصفة نهائية، تلك الوجود التي قطعت كما سبق ذكرها في سنة 1990، والتي نسيتم منذ ذلك الحين، والتي تتكرر كلما ضربت

شئت قل تضاعف المبلغ المخصص لذلك بأكثر من 49 مرة، وهذه الزيادة لا تستدعي العجب، لمعرفة السبب، إذ وجه المبلغ للتلاميذ المعوزين في شكل منحة تقدر بألفي دينار لكل تلميذ من عائلة معوزة؛ إلا أننا نتحفظ من المصدر الذي اقتطعت منه هذه الإعانات أو المنح. ونسجل أنه قد شاب عملية التوزيع -على نبلها- شيئاً من الارتجال، الأمر الذي حرم كثيرا من التلاميذ المعوزين من الاستفادة منها. وإلا كيف نفسر حالة التلميذة فاطمة؟!.

2- بند (نفقات أخرى) الذي يرد في الميزانيات القطاعية يوحي أنها نفقات دون عنوان، وللسائل أن يسأل: أين تصرف هذه النفقات اليتيمة؟ لقد ورد بعنوان الإدارة المركزية لوزارة المالية (نفقات أخرى) ازدادت بنسبة 394.48٪، وما ورد بعنوان (نفقات أخرى) في اعتمادات الإدارة المركزية لوزارة الطاقة والمناجم ازدادت بنسبة 396.04٪، وإن شئت قل تضاعف المبلغ المخصص لكل منهما خمس مرات تقريبا. وهنا يحق لي أن أتعجب لأنني أجهل السبب!! وكيف لا أتعجب ولا أتحفظ؟! مادام لا يوجد ضابط يرجع إليه، ومادامت المبالغ ترتفع بشكل مرعب ومخيف، بل يدعو إلى الريبة.

3- في باب النشاط التربوي والثقافي: أتساءل عن طبيعة هذا النشاط؟ وعلى أي أساس تم تخفيض المبلغ المخصص له في وزارة التربية الوطنية بأكثر من 40٪؟ وعلى أي أساس تم رفع المبلغ المخصص له في وزارة التجارة بأكثر من 214٪؟ وليس عجيبا أن تنقلب الموازين فيتخلى المربي عن التربية والمثقف عن الثقافة، لالعجب! مادام النائب لا يتوفر على معيار يستند إليه، ويستنير به في مناقشة مشروع الميزانية، ولا غرو! مادامت الحكومة لم تف بوعودها.

وفيما يخص قطاع الفلاحة أبدأ بتعاونية البذور والمشاتل للشرق الجزائري التي تضم سبع ولايات هي: سكيكدة، عنابة، الطارف، قالمة، أم البواقي، ميله، سطيف. هذه التعاونية تعاني إفلاسا، وهي اليوم عاجزة نتيجة القروض التي بلغت: 1.230.737 ألف دج جزائري ومثقلة بالديون التي بلغت 1,030.780 ألف دينار جزائري.

الاستغلال تم غلقه وحول إلى جهة أخرى.

كما يجب تحسين الوضعية الاجتماعية للمعلم والأستاذ في جميع المستويات من الابتدائي إلى الجامعي فحال المعلم اليوم يمكن تلخيصه في جملة واحدة " كاد المعلم أن يكون متسولا " .

وفي قطاع الموارد المائية أسأل السيد الوزير: متى ستنتقل الأشغال الخاصة بتزويد ولاية سيدي بلعباس بالمياه الصالحة للشرب من سد (سيدي العبدلي) بولاية تلمسان حيث ستستفيد منه حوالي اثنتا عشرة بلدية. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد امحمد لبيد، وأحيل الكلمة إلى السيد رابح مهري.

السيد رابح مهري: السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة إدارات الدولة،
السادة النواب،
السادة رجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتساءل بادئ ذي بدء عن قانون ضبط المالية والميزانية الذي وعدت به الحكومة فيما مضى، وأتساءل كيف يمكن أن أقارب وأسد في مناقشة ميزانية قطاع من القطاعات في غياب معيار يفسر ازدياد ميزانية قطاع من القطاعات ونقص ميزانية قطاع آخر؟ حتى لا تصبح الزيادة في ميزانية أي قطاع قدرا محتوما تشمل جميع القطاعات، يستوي فيها من اجتهد من الوزراء ومن قصر، ومن أساء ومن أحسن، ويجري على المبلغ المخصص لبند من ميزانية قطاع ما يجري على ميزانية هذا القطاع، ولا يفوتني بهذا الصدد أن أسجل بعض الملاحظات بخصوص ميزانية التسيير.

1- إن الاعتمادات المخصصة للنشاط الاجتماعي في وزارة التربية الوطنية ازدادت بنسبة 4819.68٪، وإن

بالمدينة من غير مبرر البتة!! وهنا ألتمس من معالي وزير الداخلية إلزام اللجان المكلفة بتوزيع السكن ودراسة الطعون العمل بالمرسوم السالف ذكره. كما ألتمس من معالي وزير السكن الإسراع في مراجعة هذا المرسوم، إذ كثر الاحتجاج عليه حتى أدى إلى عدم العمل به.

وأخيرا قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وانطلاقا من القانون التوجيهي الذي نص على هيكل تنظيمي وميزانية مستقلة وشخصية معنوية لوزارة البحث العلمي، ونظرا إلى الأهداف الطموحة المسطرة، والنتائج الضعيفة المحققة ينبغي...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد رابع مهري، وأحيل الكلمة إلى السيد فريد هباز.

السيد فريد هباز: شكرا.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

حضرات الضباط،

السادة النواب،

الإخوة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن قانون المالية لسنة 2001 يجب أن يجسد الأهداف والأولويات والمشاريع التي حددها برنامج الحكومة لسنة 2001، وسنركز في مداخلتنا على هدفين أساسيين:

أولا: دعم الوئام المدني وتحقيق دولة العدل والحق والقانون.

ثانيا: تنمية الاقتصاد الوطني وإنعاشه.

وانطلاقا من هذين الهدفين، أحاول رفع انشغالات المواطنين إلى أصحاب المعالي السادة الوزراء.

وبداية ألتمس من فخامة رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء المعنيين ضرورة تطوير التهيئة العمرانية في الجزائر، والانطلاق في إنجاز مدن جديدة تليق بجزائر الألفية الجديدة، على طريقة الدول المتحضرة

وممتلكاتها التي تقدر بمبلغ 24.257.694 دينار جزائري معرضة للتلف، وفلاحو هذه التعاونية يستغيثون وزارة الفلاحة ويستنجدون بها، طالبين التعويض عن خسائرهم الناجمة عن عدم التزام وزارة الفلاحة بدفتر الشروط الذي وضعته معهم ثم تحللت أو تنصلت منه دون سبب أو سابق إشعار.

سيدي الوزير، إن مجلس تسيير هذه التعاونية يناشدكم تعويض الفلاحين أو إعفاءهم من فوائد القروض وإعادة جدولة هذه الأخيرة، كما يناشدكم عقد لقاء مع سيادتكم المحترمة. فهل تفضلون بالموافقة على ذلك؟.

وفيما يخص الجماعات المحلية أتبنى التدبير المقترح والمتضمن مسح ديون البلديات، غير أنني:

1 - أتحفظ من غض الطرف عن سوء تسيير شؤون المواطنين، وأسجل عجزا في مراقبة التسيير وقمع سوء التدبير.

2 - أتعجب من الإحجام عن تحديد المسؤول عن الديون المترتبة على هذه البلديات!

3 - أنبه إلى أن أغلب هذه الديون هي نتيجة طبيعية للأزمة التي أدخلت فيها البلاد، وإلى ما رافق الانتخابات المحلية من كل ما تعلمون وما لاتعلمون.

وفي قطاع السكن: أسجل هذه الملاحظات المتعلقة بتوزيع السكن الاجتماعي.

- عدم احترام المرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط الاستفادة ومراحلها، وعدم الاحترام هذا خرق بيب للقانون، وفسح المجال أمام اللجان البلدية المكلفة بالتوزيع للاجتهاد في اختلاق معايير أخرى مبنية على أساس التحزب والولاء ومنطق العشيرة، وقد انجرت عن هذا السلوك مظالم كثيرة في حق المواطن البسيط، وأضعف جهد الدولة في محاربة مشكل السكن،

- بقاء كثير من المساكن الموزعة مغلقة،

- عرض كثير من المساكن الموزعة للبيع.

وقد أحدثت طريقة التوزيع هذه عدم استقرار المواطن وسبب له التنقل الدائم. فمن كان يقيم بالمدينة منح السكن في القرية، ومن كان يقيم بالقرية منح السكن

فائقة لتطوير السياحة بإنجاز المرافق و سن منظومة قانونية ووضع الآليات المناسبة التي تشجع جلب السواح إلى الولاية، ودعم الصناعات التقليدية التي تزخر بها هذه المنطقة.

السيد معالي وزير البريد والمواصلات، نطلب من معاليكم -إضافة إلى الجهود المبذولة في قطاعكم- دعم الولاية بمراكز هاتفية رقمية لتغطية العجز الذي تعرفه بعض البلديات كأم الطيور ومازر والطالب العربي وكذا تجديد المراكز التي تشتغل بشكل تقليدي.

السادة وزراء العمل والحماية الاجتماعية، والمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمالية، إن بطالة شباب ناهض في أرض معطاء أمر محير! لذا نلتمس منكم فك الحصار عن ملفات تشغيل الشباب، وملفات القروض المصغرة التي بقيت حبيسة أدراج البنوك، وكأن شباب هذه الولاية غير معني بالأمر. كما نلح على فتح مراكز التخليص والاستقبال للضمان الاجتماعي في كل من أم الطيور وسطيل والحرراوية والبعا، والتي وعدنا بها، وتقديم المساعدات إلى المعاقين والمصابين بأمراض مزمنة مثلما تم في أماكن أخرى، وكذلك فتح مراكز استقبال جديدة لهم.

السيد وزير الصحة والسكان، أشكركم على الجهود المبذولة في قطاعكم، وبالمناسبة ألفت انتباهكم إلى ما يأتي:

- 1 - وجوب تجديد المنظومة الصحية لتتلاءم مع التطورات الحديثة،
- 2- العمل على توزيع الإمكانيات والمعدات والمرافق بشكل عادل عبر التراب الوطني.
- 3 - إتمام إنجاز الهياكل وتجهيزها والمبرمجة حسب المرافق الصحية للولاية،

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والسيد وزير الدفاع، أتمس منكما الاهتمام برجال الأمن والدرك الوطني والجيش الوطني الشعبي تكويننا وتأهيلا وأجرة

التي حققت نجاحات في هذا الميدان. وبالمناسبة أرفع إلى فخامة الرئيس والهيئة التنفيذية التماسا لسكان ولاية الوادي يطلبون بموجبه إنشاء مدينة جديدة على أرضية مناسبة للأسباب الآتية:

- إن مدينة الوادي مدينة سياحية تستحق التطوير والتشييد.
- مدينة الوادي في حاجة إلى اهتمام وتشبيد وتجديد؛ لأنها ولاية حدودية.
- مدينة الوادي فقدت ثروة هائلة من مساكنها ونخيلها وتستحق التعويض.
- مدينة الوادي تعاني عجزا في ميزانية التنمية.

سيدي وزير المالية، إن السائح في ولاية الوادي في حاجة إلى مرافق الصرف في المركز الحدودي الطالب العربي وفي مركز الولاية بلغة المناوبة وإلى فتح المجال لاستعمال بطاقات الصرف الحديثة، لأن ذلك يخدم السياحة ويشجعها.

وفي قطاع الطاقة والمناجم أستسمحكم، سيدي وزير الطاقة، بالتساؤل عن الوعود التي قدمت بإنجاز مشروع تزويد ولاية الوادي بالغاز الطبيعي والتي يتوسد مواطنوها أنبوب الغاز، وأموال صندوق تنمية الجنوب الذي أسميه (صندوق العجب) تبقى مكدسة. وأين هي الوعود التي وعد بها أكثر من رئيس حكومة المواطنين لتخفيف فاتورة الكهرباء عنهم وخاصة عن الفلاحين؟ ولكن لاحياة لمن تنادي..

سيدي وزير الفلاحة، أنتم تدركون أن ولاية الوادي منتجة للتمور ولأنواع من الخضر كالبطاطا. لذا نبقي ننتظر دعمكم وعنايتكم لتجديد غابات النخيل التي عجزت وأتلفتها المياه المصاعدة قبل فوات الأوان. وكذا العمل على تنظيم سوق بيع التمور بشكل يعطيها قيمتها كسلعة استراتيجية.

سيدي وزير السياحة والصناعات التقليدية، إن مدينة الألف قبة وقبة تستغيث وتنتظر برنامجا خاصا وعناية

فإذا كان هذا القانون يعكس سياسة معينة تتجلى من خلال الاعتمادات المخصصة للقطاعات، وإذا كان قطاع ما يحظى بالأولوية، فمعنى ذلك أن الحكومة تعمل على انتهاج سياسة تدعم هذا القطاع لما ترى فيه من حاجة إلى منحه الأولوية. ولكن يبقى قانون المالية قانونا يضعه بشر، وهم يجتهدون فيه قد يصيبون وقد يخطؤون، وقد يكونون أقرب إلى الصواب أو أبعد منه، ولكن عموما ما نلاحظه في الجزائر، هو أن الأمور تسوء في ميدان التطبيق. فأحيانا تكون القوانين ملائمة، والاجتهادات السياسية حسنة، لكن عند نزولنا إلى ميدان التنفيذ يكون عكس ذلك.

وعليه إذا لم تتوفر إرادة سياسية جماعية، وإرادة دولة يقف وراءها رجال سواء في سلطة التشريع أو سلطة القضاء أو سلطة التنفيذ لوضع حد لما ذكرناه أمس وأول أمس، وذكره أيضا بعض الزملاء النواب، والخاص بالعصابات المالية السياسية، وبقضايا الرشوة والتهريب وقضايا التهرب الجبائي فلن يسير أي شيء على ما يرام، حتى لو طبقنا قانونا إلهيا. لذا وجب علينا إعادة النظر في مسألة تكاتف جهود كل سلطات الدولة، ويجب أن يراجع رجال السلطة الجزائرية في مختلف هيئاتها كيفية تسيير أموال الدولة في الميدان.

وأرجو أن يعذرني بعض الإخوة الوزراء إن لم أتطرق إلى بعض القطاعات وذلك لضيق الوقت، لكن سأتطرق إلى ثلاثة قطاعات أرى أنها تمس حياة المواطن مباشرة، وأريد أن أقدم بديلا ميدانيا حتى أساعد الإخوة الوزراء في التوجه إلى الحل الأسلم الذي ينفع المواطن.

ففيما يخص قطاع الموارد المائية، وللأسف السيد وزير القطاع غائب، هناك مشكلة في الميدان تعانيها كل بلديات الوطن تتعلق بالمؤسسات الوطنية لتسيير المياه وتوفيرها سواء في الشرق أو الوسط أو الغرب والتي أصبحت غير قادرة على تلبية حاجات المواطن من المياه، لماذا؟! الجواب بسيط ونجده عند تفحصنا فاتورة الماء، إذ إن 75٪ من تكاليفها تدخل في إطار الرسوم، وحوالي

وسكنا، بشكل يعطي هذه الشريحة من المجتمع حقها الطبيعي، فهي تعد صمام أمان للدولة الجزائرية، وللوحدة الوطنية.

السيدان وزير التربية الوطنية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، إن معظم بلديات ولاية الوادي تعاني مشكلة النقل المدرسي ونقص الأقسام والثانويات، فنطلب من معاليكما إدراج ولاية الوادي في برنامجي عملكما بإنجاز مرافق تربية جديدة، كما نؤكد وجوب الإسراع في تحقيق مشروع إنشاء النواة الجامعية لنخرج من دائرة الأوراق إلى حقيقة الميدان.

السيد وزير الشؤون الدينية، إن المساجد والزوايا بحاجة إلى دعمكم وعنايتكم ورعايتكم، فهل من لفتة لإعادة ترميمها ودعمها ماليا؟ إنها حامي العقيدة والمبادئ.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، والسيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة، وكل المعنيين، إن تهديم بعض المساكن في كل من بني مسوس وتقصرين وغيرها من مدن الوطن، أمر محير! فمعظم أصحابها يحوزون عقود شراء الأراضي ورخص البناء والإنجاز منذ أربع سنوات، فالمطلوب حل هذا اللغز لكي لا يتكرر المشكل مع مواطنين آخرين والعمل على تعويض المتضررين ومسح دموعهم، لأن الظلم ظلمات يوم القيامة. أشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فريد هباز، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مهدي غراب.

السيد محمد مهدي غراب: بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الحضور،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعتبر قانون المالية المرآة التي تعكس سياسة الحكومة في تسيير قطاعات الدولة المختلفة.

(سونلغاز)، لماذا؟! لأنها عاجزة. وهكذا فالمواطن هو الذي يدفع الثمن دائما إما من جيبه أو بعدم استفادته من الخدمات. فبالله عليكم كيف يبقى المواطن مدة 20 يوما دون قطرة ماء؟! هذه كارثة وهذه حدثت عندنا في أكثر من بلدية وفي أكثر من دائرة في ولاية باتنة. وفي وضعية كهذه كيف يمكن المواطن أن يلبي حاجته في النظافة؟! وهذا بغض الطرف عن مشكلة توفير المياه الصالحة للشرب التي يمكنه جلبها من أماكن أخرى، لكن كيف يوفر الماء لاستعمالاته اليومية؟! سبحان الله العظيم!... وعندما توجه جمع من المواطنين المثقفين إلى مسؤول المنطقة حاملين دلاء فارغة تعجب لحالهم، لأنه لا يستطيع الاستغناء عن الماء ولو ليوم واحدا!! كما صرح بذلك، فيا له من موقف! ويا له من جواب!

أمر الآن إلى الحديث عن شركة (سونلغاز)، وعملية التزويد بالغاز الطبيعي، إذ كانت هذه العملية تخضع لنظام يدفع بموجبه كل طرف حصته لتمويلها وهي كالتالي: تتكفل الدولة بدفع نسبة 30٪ وشركة (سونلغاز) بنسبة 35٪ والبلدية بنسبة 25٪ والمواطن بنسبة 10٪. أما اليوم فقد تغيرت الأمور بعدما انسحبت الدولة تماما من ميدان مهم جدا كميدان التزويد بالطاقة، حيث أصبحت شركة (سونلغاز) تساهم بنسبة 50٪ والبلدية تساهم بنسبة 50٪، ويساهم المواطن بنسبة 10٪ تستعيدها شركة (سونلغاز) ليصبح ما تساهم به هو 40٪ فقط.. هذا غير معقول!! فالبلديات كلها تتخبط في الديون! ومع أن توجه الحكومة في قانون المالية هو نحو مسح ديون البلديات. إلا أنها تبقى غير قادرة على المساهمة بنسبة 50٪ المذكورة أعلاه. وقد حدث مثلا في بلدية مدوكل -وهو ما اطلعت عليه خلال زيارتي الميدانية لبلديات ولاية باتنة التي أنا ممثل لها- أن دفعت البلدية نسبة 35٪ منذ 6 أشهر، ولم يعتمد مشروع دعمها بالغاز إلا بعد 7 أشهر أي بعدما صدر المرسوم الجديد، وهي مطالبة الآن بدفع الباقي من نسبة 50٪ وهذا غير ممكن! فيجب على الدولة أن تتحمل مسؤولياتها في مجال تزويد المواطنين بالغاز.

25٪ أو أقل منها تخص سعر الماء، وكلنا يعرف أن سعر الماء المطبق حاليا ليس هو السعر الحقيقي. فبالله عليكم كيف ننتظر من مؤسسة القدرة على تسيير قطاع المياه وتوفيرها لثلاثين مليون مواطن، وهي لا تحصل حتى على مقابلها؟! فإذا كان سعر لتر مكعب من الماء يساوي 20 دينارا جزائريا فإن هذه المؤسسات تبيعه للمواطن بمبلغ 6 دنانير. وبهذا الشكل لا يمكنها إصلاح قنوات توزيع المياه، ولاتزويد المواطن بالماء الصالح للشرب، ولاغير ذلك مما يدخل في مجال عملها. بل أكثر من ذلك فأغلب ما تحصله يذهب إلى الجباية، لتتكفل الدولة بنفسها بتغطية الخسائر التي تنجم عن تدهور حالة قنوات توصيل المياه الصالحة للشرب إلى المواطن، وتكلفة تحليل المياه، إلى غير ذلك من العمليات المتعلقة بالماء، وهنا أطلب من الحكومة مراجعة سياستها في توفير الماء للمواطن، ونقترح لذلك ما يأتي:

1 - أن يعادل سعر الماء السعر الحقيقي للتكلفة، وعلى الدولة دراسة هذا الأمر، فإما أن يكون متوسط السعر وطنيا أو جهويا وهذا حسب تكلفته.

2 - تخفيض الرسوم على الماء، حتى تصبح الشركة هي الملزمة بتوفير الماء للمواطن والمسؤولة عن ذلك، وتحصل الدولة الرسوم المعقولة، لأن المواطن سيتقبل فاتورة مرتفعة، مثلما هو الحال الآن، لأنه سيستفيد من الخدمات، وسيقوم بالماء. فلا يجب تكديس الأموال في الخزينة، وندع الشركة تغرق، والمواطن بدون ماء، ثم نضطر إلى إعادة تمويل كل المشاريع لتوفير الماء. هذه حقيقة يجب على كل المسؤولين دراستها بعمق.

تتعلق النقطة الثانية في تدخلي بوزارة الطاقة والمناجم، وبالكهرباء على وجه الخصوص، وهي مرتبطة بموضوع الماء، ففي كثير من الولايات قطعت شركة (سونلغاز) الكهرباء عن مؤسسات المياه، مثلما حدث لمؤسسة توفير المياه بباتنة، فكيف كانت النتيجة؟! لقد خرج المواطنون إلى الشارع، وهذا أمر غير معقول! فكلنا المؤسسات تابعين للدولة. ويعود السبب في ذلك إلى أن مؤسسة المياه لم تسدد فاتورة الكهرباء لشركة

رئيس الحكومة آنذاك لهذه الولاية هذا من جهة. ومن جهة أخرى ونظرا إلى النقص الكبير في الهياكل الرياضية بمقرات دوائر ولاية سعيدة التي لا تتوفر على قاعات رياضية مختصة. ماعدا في عاصمة الولاية، وقد تم في هذا الشأن الاتفاق مع المعنيين والمنتخبين على اقتراح تسجيل 5 قاعات رياضية متخصصة في كل من يوب، وعين الحجر، وسيدي بوبكر والحساسنة وبالول وهي مقرات دوائر بمبلغ إجمالي لا يتجاوز 70 مليون دينار جزائري. كما لا يفوتني أن ألفت الانتباه إلى انعدام دور الشباب في كل من (يوب) و(بالول)، والتي يكلف إنجازها مبلغا إجماليا قدره 30 مليون دينار جزائري، والمجموع هو 100 مليون دينار جزائري، وهنا تلاحظون أن ما نطلبه هو غلاف مالي محتشم! مقارنة بالاعتمادات التي تخصص لأحياء العاصمة، بينما نحن نستطيع بمبلغ 100 مليون دينار تغطية احتياجات كل الولاية. فترجو منكم، معالي الوزير والإخوة الإطارات، التكفل بهذه الانشغالات، وثقتنا فيكم كبيرة لدعم الولايات الداخلية التي تعاني نقص الهياكل الرياضية، ورغم ذلك فإن أبناءها يسجلون أرقاما قياسية وطنية، وقد جاءنا التحدي هذه السنة في كأس الجزائر لكرة القدم من فريق (بني ثور)، فمبروك عليه..

أما فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فقد عرف الدخول الجامعي (2000-2001) في ولاية سعيدة هذه السنة صعوبات كبيرة، نظرا إلى النقص الذي يعانيه المركز الجامعي لسعيدة في هياكل الاستقبال من مقاعد بيداغوجية وأسرة بالإقامة الجامعية، وبالتالي تتوجه إليكم السلطات المحلية بالاتفاق مع مسؤولي القطاع محليا ومختلف المنتخبين في المستوى المحلي والمركزي لتسجيل -على الأقل- 1000 مقعد بيداغوجي، و1500 سرير بالإقامة الجامعية في إطار البرنامج التنموي لسنة 2001، مع إنجاز 40 مسكنا وظيفيا للأساتذة، وإلا فإن الدخول الجامعي المقبل (2001-2002) سيكون شبه مستحيل، وهنا أسمح لي -السيد الرئيس- أن أذكر أن هذه المطالب ما هي في الواقع سوى برنامج في هذا القطاع تم الاتفاق

أما فيما يتعلق بقطاع التربية الوطنية، فمن بين 16.127 مدرسة الموجودة تنعدم التدفئة في 3559 مدرسة منها.. فما معنى هذا؟.. معناه أن 1.977.005 تلميذ لا يستفيدون من التدفئة، أي أن الأطفال يدخلون الأقسام في البرد والجليد، حتى أن منهم من يتبول (حاشاكم) على نفسه، وأنا أتحدث عن تلاميذ المدرسة الابتدائية. بينما بقي من ميزانية قطاع التربية الوطنية العام الماضي حوالي 50 مليار دينار، وتكلفة توفير التدفئة لمدرسة واحدة أو هذه المدارس كلها تبلغ نصف..

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد مهدي غراب، وأحيل الكلمة إلى السيد معمر منقور.

السيد معمر منقور: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
والإخوة الإطارات العسكرية والمدنية،
السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،
أيها الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، ينصب تدخلي على قطاعين هما: قطاع الشباب والرياضة وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وعليه أسمح لي، السيد الرئيس، أن أقدم تشكراتي إلى معالي وزير الشباب والرياضة على الدفع الإضافي الذي قدمه للقطاع بولاية سعيدة، وهذا بعد الزيارة الميدانية التي قام بها أخيرا، حيث إن جزءا معتبرا من قروض التسديد لسنة 2000، والخاصة بتغطية الديون المترتبة عن إنجاز المركب الرياضي لمدينة سعيدة قد تم تغطيتها، ونرجو منكم، معالي الوزير، مواصلة الحرص على هذا المشروع خلال سنة 2001، حتى يتم إنجازه بعد 11 سنة من الانتظار. وأذكر هنا أن الحجر الأساس لهذا المشروع وضع في جوان 1989 بمناسبة زيارة السيد

السيد الوزير أن يزور الولاية. لذا لن أخوض بالتفصيل في هذا الموضوع، بل أفضل أن أدارسه معه في الميدان -إن شاء الله-. لكن أستغل هذه الفرصة لأحدثه عن وضعية سهل عين السخونة، وهو معروف منذ وقت طويل، إذ يوجد هذا السهل في وضعية كارثية ويعرف مشاكل وعراقيل كبيرة يتجاوز حلها حتى قدرات السلطات المحلية، فأتمنى خلال زيارة السيد الوزير الموعودة أن نضع النقاط على الحروف فيما يخص هذا المشروع، فهناك مساحة 3000 هكتار مستصلحة، وإمكانية 500 لتر في الثانية للتزود بالمياه، قرب المشروع وسد لا يتوفر على قطرة ماء، وشبكة توزيع متدهورة. فمع أن الشمس مجاناً، والمياه مجاناً، والأرض مستصلحة، إلا أننا لم نستطع -من خلال هذا المشروع- أن ننتج ولو كيلوغراماً واحداً من البطاطا!! وهذا يعني أن الوضعية خطيرة، ونتمنى أن تتخذ السلطة المركزية بالاتفاق مع السلطات المحلية قرارات شجاعة خلال زيارة السيد الوزير، وشكراً سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد معمر منقور، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله تافريس.

السيد عبد الله تافريس: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومساعدتهم،

زملائي النواب،

السادة الحاضرين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتوجه في البداية بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المالية والميزانية لما قاموا به من جهد كبير قصد تكييف مشروع ميزانية الدولة لسنة 2001 مع الواقع الميداني والمنطقي؛ لما يكتسبه هذا المشروع من أهمية كبرى في حياة المواطن بصفة مباشرة.

سيدي الرئيس، نظراً إلى ضيق الوقت المسموح به للتدخل

عليه في المستوى المركزي منذ سنة 1995، ولم يتحقق إلى حد الآن.

وبما أنه بقي لي بعض الوقت اسمحو لي أن أقدم بعض الملاحظات عن قطاع الفلاحة، وقد تناوله بعض الإخوة بالتفصيل، خاصة السيد محمد سعدي، لكن بودي أن أطرح ملف ديون الفلاحين فأقول نعم لدعم هذا الملف. كما أطرح مشكل الجفاف وما ينجر عنه من ضرر للفلاحين.

وفيما يتعلق بالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية نطلب مراقبة شديدة على كيفية تسيير هذا الصندوق، وصرامة في توزيع إعاناته للمعنيين بالأمر.

نقطة أخرى مهمة في رأيي في القطاع الفلاحي، تتمثل في برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز، فهذه العملية الجديدة -في الحقيقة- بدأت الحكومة العمل بها في السنوات الأخيرة، هي جديدة من حيث كيفية التنفيذ، وكذلك من حيث كيفية تمليك الأراضي. والمطلوب أن تكون مبنية على أسس اقتصادية، ومرتبطة بفعالية اقتصادية إن أردنا تحقيق الأهداف المسطرة في هذا البرنامج، فعندما نقارن حجم الاستثمارات السنوية أين خصصنا مثلاً لبرنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز مبلغ 400 مليار سنتيم في قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بالانتاج المنتظر، لا بد لنا من التفكير في منهجية مرتبطة باختيارات تقنية في الميدان، واختيار المناطق الجغرافية التي تقام فيها المشاريع المرتبطة بهذا البرنامج دون التمييز بين القطاع الخاص والقطاع العام. وعلى كل حال هناك عراقيل تنظيمية تجعلنا نعمل باتجاه القطاع العام فقط، لكن المفروض أن نقوم بمسح لمحيط معين ندرج فيه كل المعنيين، لاسيما وأن القطاع الخاص أصبح يكتسي أهمية كبيرة في الوطن.

وعليه، لا بد من إعادة النظر في النصوص التنظيمية حتى ندمج هذا القطاع.. وأسجل هنا السرعة والارتجالية التي تكتسي تنفيذ هذه المشاريع في ولاية سعيدة وقد وعدنا

الأطباء المختصين ولو جزئيا عن طريق توأمة القطاعات الصحية في الجنوب والمراكز الاستشفائية الجامعية في الشمال.

-قطاع الأشغال العمومية:

سيدي الرئيس، نشمن ما أورده لجنة المالية والميزانية من ملاحظات وتوصيات، لكننا نتساءل أين مكانة ولاية إيليزي في الاعتمادات المخصصة لبرنامج الطرق والمطارات، هذه الولاية التي تتمتع بموقع استراتيجي في الجنوب الشرقي للوطن لشساعة إقليمها.

ففيما يخص الطريق الوطني رقم 3 فإنه يحتاج إلى التجديد والتوسيع، بما يتماشى مع المقاييس الوطنية للطرق، وخاصة في شمال الولاية الذي يعرف حركة نشيطة ومؤهلة للارتفاع الكبير، نظرا إلى متطلبات الشركات النفطية العاملة في المنطقة، ونشير أيضا إلى أن هذا الطريق يجب أن يمتد مهما كانت الظروف، ويربط بالطريق الحدودي الذي يربطنا بالجماهيرية العربية الليبية على مسافة 220 كلم أقصى جنوب الولاية.

أما ما يتعلق بالمطارات، فهناك مشاريع تنتظر الإنجاز منذ أمد طويل نذكر بالخصوص، مطار برج عمار إدريس المبرمج في قلب منطقة الأشغال البترولية، بالإضافة إلى مطار جانت الذي يحتاج إلى ترميمات كبيرة بعد أكثر من 15 سنة من إنجازه.

- قطاع البريد والمواصلات:

سيدي الرئيس، إن مواطني ولاية إيليزي وبالخصوص الموجودين بالمدن الجنوبية ينتظرون بفارغ الصبر فك العزلة المفروضة عليهم منذ أمد بعيد بسبب رداءة التجهيزات المستعملة بالمركز الهاتفي بجانت، فمتى تتم هذه العملية؟ وأشير أيضا إلى المركز الجديد الذي أنجز في مدينة تين ألكوم على الحدود الشرقية للبلاد وينتظر التندشين منذ أكثر من ستة (6) أشهر.

- قطاع العمل والحماية الاجتماعية:

سيدي الرئيس، أتأسف كثيرا عندما أتطرق إلى هذا القطاع خاصة في ولاية إيليزي التي تحتضن ربع ثروات

أقتصر في تدخلنا هذا على القطاعات الأربعة الآتية: الصحة والسكان، العمل والحماية الاجتماعية، الأشغال العمومية، البريد والمواصلات.

- قطاع الصحة والسكان:

تسجل الاعتمادات المقترحة لسنة 2001 في ميزانيتي التسيير والتجهيز لهذا لقطاع ارتفاعا ملحوظا مقارنة ببعض القطاعات وبسنة 2000، وهذا الأمر يجعلنا نتفاعل بتوفير الإمكانات الضرورية للنهوض به وفقا لما جاء به برنامج الحكومة الموقرة في مجال التكفل الحقيقي بالفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا.

سيدي الرئيس، رغم الإجراءات المتعددة المتخذة من أجل التوزيع العادل للموارد البشرية عبر التراب الوطني، إلا أنها تبقى غير كافية لمعالجة الوضع، حيث إن المناطق النائية ماتزال تعاني نقصا كبيرا في الأطباء المختصين في المستشفيات، والأطباء العاملين في الهياكل القاعدية. كما يلاحظ نقص في التجهيزات الطبية في تلك المناطق، وعلى سبيل المثال هناك بلديات نائية في أقصى الجنوب تبعد عن مقر الدائرة التي يوجد بها المستشفى بأكثر من 200 كلم، ولا تتوفر فيها أدنى وسائل التشخيص من أشعة ومخبر وغير ذلك، دون الحديث عن الوكالات الصيدلانية والعيادات الطبية وعيادات طب الأسنان المنعدمة تماما، وهذا دون أن ننسى الضرورة القصوى لتجديد حظيرة سيارات الإسعاف والمصالح الوقائية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مناطق الجنوب عند اقتناء هذه الوسائل.

سيدي الرئيس، لمعالجة هذا الوضع المتعلق بالعنصر البشري لا بد من:

- إيجاد حلول ناجعة أكثر وصارمة في مجال توظيف الإطارات المختصة والمطلوبة في مناطق الجنوب وأقصى الجنوب،

- تشجيع القطاع الخاص وتدعيمه بتحفيظه على الاستقرار في مختلف المناطق المعزولة والمحرومة عبر كامل التراب الوطني من خلال منح امتيازات مهمة في مجال القوانين التنظيمية والجبائية.

- التكفل بالتغطية الصحية للمناطق المحرومة من

أما عن مداخلتي فسأقتصرها على قطاعين هما: قطاع الصحة والسكان، وقطاع السكن

ففيما يخص قطاع الصحة والسكان، فإن الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع، والمقدرة بأكثر من 38 مليار دينار أي بزيادة نسبتها أكثر من 9٪ أو تلك المخصصة للمستشفيات والقطاعات الصحية والتي زادت بنسبة 7,63٪ حيث أصبحت تقدر بأكثر من 58 مليون دينار تبقى غير كافية وبعيدة عن تلبية الاحتياجات الصحية للمواطنين، لذلك بات من الضروري العمل بجد، والبحث عن مصادر مالية جديدة لتمويل القطاع، وذلك بإقحام القطاع الاقتصادي وقطاع التأمينات، واللجوء إلى المناولة في تسيير المؤسسات الاستشفائية، خاصة ما تعلق منها بالصيانة والإطعام والنظافة والحراسة.

كما نلاحظ أن المبالغ المقترحة لمجال التكوين والتي عرفت زيادة نسبتها 5٪ تبقى ضعيفة، نظرا إلى أهمية تكوين الموظفين و(رسكلتهم)، وحتى الأموال المخصصة للوقاية والتي عرفت زيادة بنسبة 17٪ غير كافية كذلك، وخاصة إذا علمنا أن جزءا من هذه المبالغ المخصصة للوقاية تستعمل لمعالجة بعض الأمراض المستعصية والخطيرة والمكلفة كمرض السيدا -عفاكم الله- الذي بلغ عدد المصابين به حسب مديرية الوقاية 468 حالة، إضافة إلى أكثر من ألف شخص حاملين للفيروس، مع العلم أن علاج شخص واحد مصاب يكلف مبلغ مليون دينار جزائري سنويا، لذا فإن أحسن وسيلة للتصدي لهذا الداء هو الوقاية منه، وأقترح هنا الاعتماد بشكل فعال على الإعلام الصحي والإرشاد الديني، وذلك بالتنسيق مع وزارتي الاتصال والثقافة والشؤون الدينية والأوقاف، مع تبسيط المعلومات الصحية المقدمة حتى تكون في متناول الجميع.

سيدي الرئيس، من بين التوصيات التي أوصت بها اللجنة -وهي مشكورة- اعتماد التوازن في توزيع الأطباء الأخصائيين على الولايات، وللتصدي لظاهرة عزوف بعض الأطباء عن العمل في المناطق الجنوبية أقترح أن تلجأ الوزارة إلى تدابير تحفيزية كالزيادة في الأجور وتوفير السكن وغيرها حتى نستطيع تلبية احتياجات الجنوب في

البلاد من النفط، وتعداد سكانها لا يتجاوز ثلاثين (30) ألف نسمة، يعانون -رغم هذا- مشكل البطالة ويتخبطون فيه، والتي تمس بالأخص خريجي الجامعات الذين تزايد عددهم في السنوات الأخيرة. فأرجو من معالي الوزير أن يتدخل من أجل التخفيف من حدة هذه الظاهرة التي أصبحت هاجسا لمواطني هذه الولاية.

- قطاع التربية الوطنية:

هنا أود التطرق إلى بعض النقاط، فمن الضروري تجهيز ثانويتين أنجزتا مؤخرا في ولاية إيليزي ومدهما بالعنصر البشري، حيث لم يتم تزويدهما بالاعتاد المخبري بالمناصب المالية، كما يجب إدراج قائمة المشاريع المقترحة ضمن ميزانية 2000 المشاريع القاعدية لشباب الولاية والتي لا وجود لها أصلا في المشروع.

- قطاع الطاقة والمناجم:

أطرح بخصوص هذا القطاع انشغالا يتعلق بالتجهيز، حيث لم يتم تجهيز محطة توليد الكهرباء بدائرة جانت والتي أنجزت منذ أكثر من 9 أشهر إلى حد الآن وبقيت مجرد جدران لمستودع كبير، ولاندرى متى يتم تجهيزها!!

شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الله تافريس، وأحيل الكلمة إلى السيد عثمان اسطمبولي.

السيد عثمان اسطمبولي: شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل أن أبدأ مداخلتي، أتقدم بالتعازي الخالصة إلى عائلات ضحايا الزلزال الذي ضرب منطقة بني ورتيلان) وأتمنى الشفاء العاجل للمصابين في كل من بجاية وسطيف.

3 - استدراك غياب النظامين القانوني والإداري اللذين يواكبان التحولات في مجال العمران، فمدننا أصبحت بلا هوية وبلا وجه، فهي عبارة عن مساكن معزولة عن مقومات الانسجام مع الفضاء العمراني، فضلا عن تخلي الجماعات المحلية عن مسؤوليتها في إدارة الأحياء السكنية ونظافتها.

وفي الأخير سيدي الرئيس، وقبل أن أختم مداخلتني اسمحوا لي برفع بعض الانشغالات المحلية والخاصة بولاية بجاية.

1 - مشكل التلوث البيئي الذي أصبح يشكل خطرا كبيرا على صحة المواطنين، فالولاية تعرف مصادر عديدة للتلوث منها حالة الأودية والشواطئ الشرقي والغربي والمعاصر التقليدية والمنطقة الصناعية المتمركزة في قلب المدينة، حيث تلوث أكثر من ثلاثين مؤسسة دون رقيب ولا حسيب، زيادة على المشكل الكبير والمتمثل في المزبلة العمومية الموجودة في منطقة بوليماط والتي أصبحت هاجس الجميع.

2 - نسجل في قطاع الأشغال العمومية تأخر الشروع في إنجاز المشاريع المسجلة، والتي تكتسي أهمية بالغة للتنمية المحلية. نذكر منها مشروع مجنب مدينة بجاية المسجل سنة 1995 والذي يربط الطريقين الوطنيين رقم 12 ورقم 09 بالطريق الوطني رقم 75، والذي سيسمح للقادمين من الجزائر العاصمة بالتوجه إلى سطيف وجيجل دون الدخول إلى مدينة بجاية، كما أننا ننتظر وعد الوزارة بإنجاز ميناء الصيد البحري المسجل منذ 1993 والذي سيسمح باستيعاب أكثر من 120 وحدة صيد.

3 - وأخيرا مشكل تقدم مياه البحر وخاصة مع اقتراب فصل الشتاء واستمرار جريمة نهب الرمال، التي أدت إلى غمر المياه لأكثر من 20 هكتارا من الأراضي الخصبة وتعرض منطقة (سيدي علي لبحر) لخطر حقيقي. أشكركم على حسن الاستماع والإصغاء. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عثمان اسطمبولي، وأحيل الكلمة إلى السيد الطيب بلدي.

هذا المجال، وهذا زيادة على الدور الذي يقوم به الأطباء في إطار الخدمة الوطنية.

أما فيما يخص تقليص تكلفة الخدمات والتحكم في تكاليف الوصفة الطبية، فأقترح -زيادة على محاربة سياسة التبذير بلا هواده- العمل على تكوين الأطباء حتى يتحكموا أكثر في تكلفة الدواء. وبهذه المناسبة أثنى ما قامت به إحدى الهيئات مؤخرا بعقدتها أياما دراسية تكوينية للأطباء لتزويدهم بأحدث التقنيات المستعملة لإعداد وصفة طبية فاعلة وبأقل التكاليف. ودائما في قطاع الصحة والسكان، سيدي الرئيس، أرى وجوب:

- الإسراع في مراجعة القانون 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.

- بذل جهد لتصفية ديون المستشفيات الكبرى.

- تطوير صناعة الأدوية بتشجيع الإنتاج الوطني الذي يغطي حاليا حوالي 30٪ من احتياجاتنا وإذا علمنا أن تكلفة استيراد الدواء تصل إلى حوالي 300 مليون دولار سنويا، بات من الضروري على شركة مثل (صيدال) أن تبذل جهدا أكبر لزيادة الإنتاج، واللجوء إلى الشراكة على غرار العقد الموقع مع شركة (رون بولانك)، وشركة (دار الدعوة الأردنية).

أما في قطاع السكن: فأرى ما يأتي:

1 - وجوب اتجاه جهد الدولة في هذا المجال إلى التحكم أكثر في سعر الإنجاز. إذ يبقى سعر إنجاز السكن في بلادنا من أعلى الأسعار في العالم. ففي الوقت الذي تراهن الحكومة على سعر 16.000 دينار جزائري للمتر المربع. فإن هذا السعر في الواقع يفوق 20.000 دينار جزائري، ويصل في بعض الأحيان إلى 25.000 للمتر المربع.

2 - دعم تدخل البنوك في القرض العقاري، فلماذا يبقى مقتصر على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والقرض الشعبي الجزائري؟ مع العمل على تقليص نسبة الفوائد التي تبقى مرتفعة إذ وصلت إلى 8,5٪ عند الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، و 11٪ عند القرض الشعبي الجزائري.

أما عن قطاع الشباب والرياضة، فإن الدولة الجزائرية بذلت جهودا كبيرة فيه، إذ أنشأت هياكل ومركبات رياضية ضخمة ومتنوعة الاختصاصات، وعلى سبيل المثال أذكر المعهد الرياضي للتربية الرياضية ببلدية سرايدي على ارتفاع أكثر من 800م. هذا المعهد لعب في السابق دورا هاما وكان مستحبا لتربصات وتجمعات الفرق الوطنية، لأنه يتوفر على كل الشروط المناخية لذلك، إلا أن وضعيته الحالية لا تسمح باستغلاله إلا بعد ترميمه، وبهذا يستطيع استرجاع مكانته الرياضية. ومن جهة أخرى، فإن ولاية عنابة لا تتوفر على مسبح، ولحل هذه المشكلة بادر المجلس الشعبي الولائي بعد استشارة الوزارة، بتسجيل مسبح أولمبي والمساهمة بمبلغ مالي من تكلفته الإجمالية. إلا أن المشروع توقف لانعدام مساهمة الوزارة. رغم وعود السيد الوزير عند زيارته الميدانية للولاية.

وفيما يخص قطاع النقل، فإن مطار (رابح بيطاط) بعنابة يلعب دورا استراتيجيا هاما في التنمية الاقتصادية والسياسية داخليا وخارجيا، إلا أنه لم يستفد من عملية تطوير رغم قدمه، فالرحلات الداخلية والخارجية قليلة مقارنة بالطلب المتزايد، وأرضية المطار وهياكله أصبحت لا تستجيب للمتطلبات. ومع أن السيد الوزير وعد عند زيارته الميدانية الأخيرة بتخصيص غلاف مالي لتطويره، فإن شيئا لم يحدث.

وفي قطاع التضامن الوطني، نظمت الوزارة المختصة في الأسابيع الماضية ندوة وطنية لمكافحة الفقر، وكان على هذه الندوة أن تجيب عن الأسئلة الآتية: هل الجزائر بلد فقير؟ ومن هم فقراء الجزائر؟ وأين يوجدون؟. وقد أجاب السيد وزير المالية، والسيد وزير التضامن الوطني قبل انعقاد الندوة وقالوا: نعم إن الجزائر بلد فقير، والسبب هو التخلف. لكن المتتبع لخطاب السيد وزير التضامن وزياراته الميدانية وانتقاداته بعض القوانين التي ساهم في وضعها، يظن أنه لم يشارك في تسيير البلاد منذ زمن طويل.

السيد الوزير، إن الخبراء الأجانب وبعض المؤسسات

السيد الطيب بلدي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
زملائي النواب،
السادة والسيدات الحضور،
السلام عليكم.

أولا، أدم الملاحظة المتعلقة بضبط البرمجة، وتلك المتعلقة بتغيير ترتيب المتدخلين في القوائم. وفيما يخص تدخلي في مناقشة الميزانيات القطاعية أتأسف لغياب كل الوزراء المعنيين بالقطاعات التي سأدخل بخصوصها، لكن لا بأس.

ففي قطاع الصحة والسكان، وفي إطار برنامج الحكومة، ومن أجل تقريب وسائل الصحة ومراكزها من التجمعات السكانية، أريد أن ألفت انتباه السيد الوزير إلى وضعية قطاع الصحة في ولاية عنابة. هذه الولاية مثلها مثل كل المدن الكبرى التي تضم مستشفيات جامعية تتميز ببعدها جهوي، وتقدم العلاج المختص، وتلعب دورا هاما في ترقية المنظومة الصحية (العلاج والتكوين). كما أنها تقدم خدمات طبية للعديد من الولايات المجاورة، وهو ما جعلها تعاني ظاهرة الاكتظاظ، مما يتطلب إمكانيات بشرية ومادية أكثر. أما عن الصعوبات الأساسية التي تعوق سير هذه المؤسسات الاستشفائية فنذكر:

- ضعف الاعتمادات المخصصة لها بالنظر إلى الخدمات المقدمة،

- العجز في الهياكل الاستشفائية وهذا راجع إلى غياب المشاريع، وبالتالي العجز عن تلبية الطلب المتزايد،

- النقص في التجهيزات الصحية وخاصة قاعات الجراحة والإنعاش،

- عدم وجود بعض الاختصاصات المطلوبة في المنطقة، الأمر الذي يزيد من متاعب المرضى عند تنقلهم إلى قسنطينة أو الجزائر العاصمة. وعلى سبيل المثال عدم وجود مركز لمعالجة السرطان ومركز لجراحة الكلى.

ومعالجة مواطن ضعفه، عن طريق مسعى يستفيد من التجارب الماضية.. مسعى يقطع الصلة بالتردد لخوض معركة التنمية بكل حزم وثبات في كنف الكرامة، بعيدا عن المحسوبية والعشائرية والجهوية والانتكال على الغير. وعلى الدولة والحكومة ممثلين في السيد وزير التضامن الوطني ألتسعيا - في هذا المجال - إلى الحلول محل المجتمع المدني، فدورهما يكمن في تدعيم وتوجيه هذه الجمعيات التضامنية لا غير، وعلى هذه الأخيرة أن تنظم الندوات وتجمع الإعانات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

وأما الحكومة وباسم الدولة الجزائرية ذات السيادة، فيمكنها محاربة الفقر والإقصاء عن طريق برامج التقويم الوطني اقتصاديا واجتماعيا وأخلاقيا. وهذا ببعث النمو وإحداث مناصب الشغل وبالتالي رفع القدرة الشرائية للمواطن.

وللوصول إلى هذه الأهداف المنشودة، لا بد من اعتماد سياسة تضامن وطني إيجابية من شأنها المساهمة في توزيع الثروة الوطنية بصفة عادلة وفعالة، وتقاسم التضحيات وتضييق الفجوة التي باتت تفصل الفئات الاجتماعية بعضها عن بعض. ومن أجل...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطيب بلدي، وأحيل الكلمة إلى السيد علي صديقي.

السيد علي صديقي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة النواب،

السادة أعضاء الحكومة،

السيد وزير المالية، على الخصوص، أو من يمثله.

أريد أن يتفضل السيد الوزير أو من يمثله بتسجيل بعض الملاحظات وأخذها في الحسبان قدر الإمكان.

وقبل الدخول في الموضوع أشكر اللجنة على الجهود التي بذلتها، وعلى الاقتراحات والنتائج المعقولة التي وردت في كل تعديلاتها. وأذهب مباشرة إلى الجوهر فأقول:

المالية العالمية يصنفون الجزائر في تعداد الدول ذات الدخل المتوسط وهم لم يفهموا الخطب التي تفيد بأن الجزائر بلد فقير ولن يفهموه.. وأنا أشاطرهم الرأي. فهل يعقل أن تدعي دولة مداخيلها 20 مليار دولار دون عمل أنها فقيرة؟! حقيقة، يوجد عدد كبير من الذين يعيشون تحت عتبة الفقر، ونسبة البطالة تتجاوز 30٪، لكن الجزائر ليست فقيرة.. وينسب السيد الوزير الفقر إلى التخلف.. نعم، التخلف عامل من العوامل، لكن السيد الوزير نسي أو تناسى أن يقول إن هذه الوضعية نتجت أيضا عن سياسات اقتصادية واجتماعية فاشلة انتهجت يوم كان سعر برميل البترول 40 دولارا، ولم يتطرق أيضا إلى كل الآفات التي أدت إلى إفلاس خزينة الدولة، من سوء تسيير ورشوة واختلاسات ونهب لأموال الشعب، وما القانون رقم 81-01 إلا دليل على ذلك، كما أنه لم يتطرق إلى التوزيع غير العادل للثروات الوطنية على الأفراد والمناطق، وقائمة الأسباب طويلة.

إن المتتبع، من جيل الاستقلال لبعض الخطب، يبقى متعجبا وحائرا من أمره، ولا يفهم شيئا. أيعقل أن نفس الأشخاص الذين كانوا يصرحون بالأمس بأن الجزائر بلد غني وثرواته تمكنا من فعل ما نشاء، هي نفسها التي تريد أن تقنعنا اليوم بأن الجزائر بلد فقير؟ وهي نفسها التي قالت إن الاشتراكية هي الحل، وهي أيضا التي تقول اليوم إن الليبرالية هي المخرج!..

السيد الرئيس: إن هذه الندوة هروب إلى الأمام وتضييع للوقت وتبذير للأموال واستفزاز للفقراء أنفسهم، لأن الهدف منها هو البحث في إشكالية يعرفها الجميع. نعم الشعب الجزائري فقير، لكن ليست الجزائر! فالجزائر بلد غني وعظيم له من الثروات والإمكانات المادية والبشرية والفكرية ما يمكنه من رفع التحدي كما فعل بالأمس، حتى ولو كان هذا التحدي اسمه الفقر.

إن الأزمة الجزائرية معروفة، فهي اقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية. فهي، السيد وزير التضامن، لا تتطلب ندوة أو ندوات بقدر ما تتطلب رجالا وطنيين مخلصين، يعرفون واقع المجتمع الجزائري، وقادرين على تشمين مواطن قوة هذا البلد وقدراته، ويعملون على إزالة العوائق

تعد الإنجاز الضروري والمستعجل لتثمين سد بوحمدان بهذه الولاية، ولتطوير محيط السقي المبرمج منذ سنوات والمؤجل في كل مرة والمحدود الاستغلال والمجمد في جانب إلى حين، والذي تقلصت مساحته من 13 ألف هكتار إلى 9000 هكتار.

رابعا - عرفت بعض مشاريع إنجاز السدود تأخرا في التسجيل، وتخلفا في التنفيذ بسبب انعدام الاعتمادات المالية أو نقصها بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة، وأرى الآن -وقد ارتفع سعر برمبل البترول إلى المستوى المعروف بعون الله- أن الجزائر قادرة على تمويل هذه المشاريع بقدراتها الوطنية من دينار ودولار دون اللجوء والرضوخ للإجراءات المطولة والملتبوة وغير المضمونة للممولين من دول أو منظمات لا يهتمها الطابع الاستعجالي والملح لمثل هذه المنشآت، وقد ينطبق هذا الانشغال على المشاريع المعطلة للسكك الحديدية بتبسة وعين مليلة وبريكة ومسيلة وقلامة، ومترو العاصمة ومطار هواري بومدين، والطريق السريع (شرق-غرب) وغيرها من المنشآت والمشاريع المنكوبة التي تبين عجز القرار السياسي، وفشل الجهاز التنفيذي، وبؤس التصور والطموح الجماهيري.

خامسا - من المعروف منذ سنوات أن الجزائر تعيش تحت وطأة انخفاض أسعار البترول وهاجسه، وكلما انخفضت واردات المحروقات أعاققت المديونية جهد الدولة في مواجهة واجباتها لتوفير نفقات المواد الغذائية والأدوية و مواد أولية للاقتصاد وخدمات لا يوفرها الإنتاج المحلي. وعليه، ألا يليق بنا - ونحن الآن ومنذ نحو سنة في انفراج يتيح لنا مزيدا من الإيرادات من العملة الصعبة - أن نخصص جزءا من هذا المدخول لتقليص المديونيتين الداخلية والخارجية؟ مما يعطي الحكومة -السنوات المقبلة- متنفسا حقيقيا للتصدي لواجباتها المذكورة. وللدول والمؤسسات الدائنة. ومثل هذا الإجراء يسمح في نفس الوقت بإرساء وتمتين علاقات مالية ونقدية بين الخزينة والبنوك من جهة والبنك المركزي من جهة أخرى.

سادسا - في نفس السياق أرى ضرورة إلغاء مديونية البلديات، وإن كنت أستغرب للمديونية غير المتحكم فيها وغير المضبوطة بدقة وغير المجسدة بوضوح، وللدواعي

أولا - يجب التقييد والالتزام بمخطط شامل سنوي ومتعدد السنوات، حتى لاتصبح قوانين المالية ومشاريع الميزانية مجرد اجتهادات ظرفية تخضع لضغوط اقتصادية ولتقلبات مالية، ولاهتزازات مؤسساتية أو سياسية، تحجب عن المجتمع - من مراكز القرار وهيئات تشريعية ودوائر تنفيذية وجماهير شعبية - النظرة الشفافة التي تثير الخطوط المالية والخطة الاقتصادية لعدة سنوات.

ثانيا - أرى ضرورة التخطيط والالتزام به تنطبق تماما على موضوع شائك وحساس وحاسم كقطاع التربية الوطنية.. فالتصريحات العديدة لوزراء التربية المتعاقبين على القطاع ومنهم السيد الوزير الحالي تفيد أن هذا القطاع يعاني عجزا في المعلمين والأساتذة يفوق 20.000 منصب، ولم تسجل في ميزانيته إلا زيادة طفيفة مقدرة بألفي منصب، وفي هذا الصدد أتساءل هل من المحتوم علينا أن ننتظر أكثر من عشرة سنوات أخرى لمعالجة هذا العجز؟ أم أن الحكومة غير شاعرة بخطورة هذا الخلل الذي إن استمر ستدفع الفئات المحرومة في المدن الكثيفة السكان، وفي الأرياف النائية ثمنه. أترك التفكير والجواب لمن يهمله الأمر.. أما أنا فأطالب الحكومة بأن تلتزم بصفة دقيقة ومحكمة - ضمن خطة متعددة السنوات - للقضاء نهائيا على هذا العجز الذي يهدد فعالية منظورنا التربوي، ويعتبر تقهقرا في خياراتنا، ووصمة عار في مجتمعنا.

ثالثا - تعرف بعض القطاعات والمنجزات الاقتصادية تذبذبا، في رسم الأهداف وتنفيذها، قد يؤدي إلى اعتبارها سرايا يظهر ويختفي من سنة إلى أخرى دون أي أمل لتحقيقه في أرض الواقع، واسمحوا لي أن أذكر بعض الأمثلة وهي كثيرة ولا حاجة إلى إعادة ذكرها، ونكتفي بموضوع محطات تطهير المياه القذرة، أذكر ثلاثا منها يعتبرها القطاع المختص منذ سنوات ذات أولوية واضحة ومستعجلة الإنجاز، ويتعلق الأمر بمحطة تطهير المياه لبني مسوس، حيث يعرف الجميع خطورة انعدام مثل هذا المنشأ على العاصمة وسكانها، وكذلك محطة المدينة التي ينتظر منها أن تقي سدود المنطقة من تلوث أكيد ومحفوف بالمخاطر، وأيضا محطة قالمة التي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نظرا إلى ضيق الوقت سأقتصر في مداخلتي على قطاع الشؤون الدينية والأوقاف. فألتمس من الحكومة:

- تدعيم هذا القطاع الحساس بتوظيف إطارات جديدة يوزعون على الولايات لتغطية العجز الملحوظ في تأطير المساجد.

- تدعيم المديرية بوسائل التسيير في إطار الميزانيات المخصصة لها، وخاصة مديرية ولاية بشار التي تعاني مشاكل عديدة في التسيير.

أما المحور الثاني لمداخلتي في هذا القطاع، فيتعلق ببعض الانشغالات عن موسم الحج، فكلنا يعلم أن السلطات المحلية عندنا توفر لحجاجنا الميامين كل شروط الراحة عند مغادرتهم أرض الوطن وعند عودتهم إليها، لكنهم بمجرد أن ينزلوا على أرض المملكة العربية السعودية يتعرضون إلى بعض المشاكل منها:

- عدم احترام الشروط الصحية عند توزيع الحجاج على الغرف، وهو ما يلاحظ في اكتظاظها.

- غياب أعضاء البعثة عن الفنادق، ما عدا يومي الوصول والإقلاع، فهم يخنفون بمجرد أن يوزع الحجاج على غرف الفنادق، ولا يعودون لتفقد أحوال الحجاج الذين يتكون لحالهم.

- مقرات البعثة الجزائرية في (عرفة) و(منى) غير ظاهرة، والسبب في ذلك أن العلم الجزائري مرفوع على الخيم بصورة محتشمة، وهذا أمر يسيء إلى السيادة الوطنية وإلى الدولة الجزائرية ويسبب إلى المواطنين الجزائريين، مع أن مقرات البعثة موجود في شوارع رئيسية على خلاف الدول العربية الأخرى المجاورة، ولكون الخيم متشابهة فإن هذا يصعب للحجاج الجزائريين - إن ضل عن خيمته - الالتحاق بالبعثة إلا بعد تعب وعناء. وبعدها قدمنا في السنة الماضية بعض الملاحظات أصبح أعضاء البعثة يرفعون العلم حتى يظهر للحجاج من بعيد.

- إن الخيم المنصوبة في (عرفة) و(منى) غير كافية لاستيعاب الحجاج. وذلك راجع إلى القائمين على

التي فرضتها.. إن هذا يرجع إلى انعدام التخطيط الذي يبرمج لحاجة السكان في الأماكن المختلفة، وإن قانوني البلدية والولاية الحاليين رغم ما يقال عنهما، بإمكانهما تحديد المهام وتوفير الأداة القانونية لتؤدي البلدية دورها كخلية أساسية للمجتمع، وتسمح للصيانة بأداء دورها.

لكن الملاحظ في كل هذا، أن الصيانة تتجاوز حدودها المرسومة وتمارس ضغوطا، ومع الزمن تدفع المجالس المنتخبة إلى التنازل عن صلاحياتها أو القيام بها في حدود ما يرضيها، وهذا السلوك جعل هذه المجالس متورطة، مما شوه سمعتها وجعلها تدفع الثمن أمام المحاكم، وتبقى الصيانة دائما بريئة، ومن ثم تصبح ثقة الشعب في تلك المجالس مهزوزة إن لم نقل مفقودة... إن طغيان الصيانة، وتخاذل المجالس في التمسك بالصلاحيات القانونية المخولة إياها، يبعثان الريبة على الدوام في قدرة هذه المجالس على أداء الخدمات وتحقيق البرامج التي انتخبت على أساسها.. إن العلاقة بين الصيانة والمجالس ينبغي أن تبقى متكاملة ومتوازنة حتى يتحقق النماء المحلي، ويرفع الغبن عن المواطن الذي يعتبر البلدية ملاذا وحارسا على حاجاته ومصالحه.

وأخيرا أقول: إن المجتمعات لا يتحقق لها النهوض والتطور إلا بالتخطيط المحكم، ونذكر أن بلادنا ضيعت أكثر من مخططين خماسيين، وضاعت المخططات وأصبحنا لا نستطيع أن نبرمج الميزانية لسنة كاملة بل نتوقع دائما ميزانية تكميلية، فما بالك المخطط..

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد علي صديقي، وأحيل الكلمة إلى السيد سالم بديار، فليفضل.

السيد سالم بديار: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

السادة الإطارات المدنية والعسكرية،

السادة والسيدات النواب،

السادة والسيدات الصحفيين،

- فتح طريق البر أمام المواطنين الراغبين في أداء هذا الركن الشرعي، مع التنظيم العملي له ومراقبة السلطات العمومية، لأن المواطن لم يعد قادرا على جمع مبلغ 23 مليون سنتيم. وفي هذا الصدد نطرح السؤال الآتي: ما هو مقابل هذا المبلغ الضخم من الخدمات المقدمة؟

- فرض مبلغ 20 ألف دينار أو أقل على من يرغب المشاركة في عضوية البعثة لتحسين الخدمات للحجاج.

- نلتمس من لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بالمجلس الشعبي الوطني دعوة القطاع المعني إلى تقييم عملية الحج لموسم 2000. وأطالب أن تتكفل كل ولاية بحجاجها أي أن يكون التأطير ولائيا من أطباء وأئمة ومرافقين حتى تسهل عمل كل فريق، على أن يتجدد التأطير كل موسم حج.

- ضرورة تغيير 95٪ من تركيبة أعضاء البعثة الطبية كل موسم على الأثرية مدة عضوية كل طبيب موسمين متتابعين.

- ضرورة إقامة أئمة من لجنة الفتوى مرافقين للحجاج في الفندق نفسه لتسهيل الاتصال بهم.

أما فيما يخص قطاع الداخلية والجماعات المحلية، نطلب من الوزارة المعنية:

- دعم ميزانية الولاية والبلديات التابعة لها من موارد الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي لم يعد يتكفل بأعوان الحرس البلدي بعدما أنشئت لهم مديرية عامة بالوزارة الوصية، لكون الميزانيات المذكورة محدودة الموارد، ولا يمكنها بأي حال من الأحوال تلبية حاجيات المواطنين من جهة، وحاجيات المصالح العمومية من جهة أخرى، كصيانة الثانويات والإكماليات والابتدائيات والطرق غير المعبدة، وإيصال الكهرباء الريفية.

- تعويض فلاحي منطقة جديدة ببلدية بشار الذين أتلفت محاصيلهم جراء الإرهاب، وهنا نتساءل لماذا لم تخصص اعتمادات لهذه الولاية كباقي الولايات التي تضررت من الأعمال التخريبية؟!

- تعويض مربّي المواشي الذين سلب الإرهابيون مواشيتهم.

- تعويض المواطنين الذين هدمت منازلهم داخل النسيج العمراني لبلدية بشار، وحتى جيرانهم الذين تضررت

الإيواء، الذين بإمكانهم أن يطلبوا من أصحاب الفنادق تخصيص مساحات أخرى لنصب الخيم فيها، فعلى سبيل المثال يقيم في خيمة تسعُ خمسين حاجا أزيد من مائة، وأنتم تعلمون حالة الطقس في موسم الحج.

أما بمنى فقد حدثت مشادات كلامية بين بعض الحجاج بسبب عدم ترقيم الخيم، وتوزيعها بطريقة منظمة وحسب كل ولاية لتفادي ضياع الحجاج خاصة الطاعنين في السن.

- عدم توفير الحافلات في الوقت المناسب، وبالعدد الكافي للتوجه إلى مزدلفة ثم منى.

- حط الرحال لا يستغرق وقتا كافيا بسبب تصرفات السائقين، والدليل على ذلك تعجيل الحجاج بالركوب في الحافلات، ثم التيه بهم في الطرق والعودة بهم إلى خيم غير معروفة حتى الساعة العاشرة من يوم النحر. وهذا راجع إلى غياب أعضاء البعثة من جهة، والسائقين والأدلة والموظفين الذين يستخدمهم أصحاب الفنادق من جهة أخرى، حيث إن السائقين لا يعرفون الأماكن، والأدلة أطفال صغار قصر، والضحية دوما هو الحاج الجزائري.

أما الإقامة بمكة المكرمة فهي لا تختلف من حيث تأطير أعضاء البعثة عن باقي الأماكن الأخرى، فبمجرد إيصال الحجاج إلى الفنادق لا يكاد يرى لعضو البعثة أثر في أغلب الأحيان. حيث يبقى الحاج في اتصال مباشر مع صاحب الفندق من أجل القيام بترميمات أو تلبية طلبات، وحتى عندما يتوجه الواحد منهم إلى البعثة يتصل أعضاؤها بصاحب الفندق لإعلامه بحاجة الحاج، وهذا أمر حدث لي شخصيا العام الماضي.

- لجنة الفتوى قابضة في مقرات البعثة، في حين من المفروض أن يقيم أعضاؤها بالفندق. وفي (عرفة) و(منى) لا ترى لأعضائها أثرا في خيم الحجاج.

الاقتراحات:

- يبقى على عاتق الدولة التنظيم والمراقبة والتكفل بالحجاج صحيا واجتماعيا.

- فتح المجال أمام الوكالات السياحية الخاصة تشجيعا للمنافسة، وفتح هذا القطاع الحساس للمنافسة الحرة والشريفة.

سمعنا حديثا عن استقلالية المؤسسات، وفي بداية تسعينيات الجزائر المستقلة تحدثوا عن بيع المؤسسات، واليوم نسمع حديثا عن الإصلاح الاقتصادي أو ما يسمونه الإصلاح الهيكلي.

إن المعادلة صعبة سيدي الرئيس، تفتيت وفقر وبطالة.. هذه هي أطراف المعادلة التي أماننا. فما هو المقابل لكل إصلاح من حيث التنمية ومن حيث ضمان الديمومة هنا للشغل؟ إنه الاستثمار الحقيقي للجزائر المستقلة. فلا يجب التغني بالعولمة.. ويجب أن نفهم مصطلح العولمة إنه يعني إفراغ الأوطان من كل مضمون حضاري وثقافي واجتماعي، فالعولمة تساوي الهيمنة.

إن مناقشة مشروع الميزانية -الذي يكتسي طابعا حساسا جدا- في وقت قصير أمر صعب للغاية وامتحان عويص، ولذا ستكون مداخلتي انتقائية، فلن أتطرق إلى الأعراض المرضية التي يتسم بها اقتصادنا ومجتمعنا ومسبباتها.

كلنا يجمع على أنه قد تمت معاينة حالة الديار، والأرقام موجودة وهي شاهدة على أن الخطر ما يزال قائما، وإن الطريق المؤدي إلى النمو والتنمية محفوف بالأخطار والفخاخ، ويجب سلوكه بحذر شديد، وهذا يدل على أنه يجب أن نتقاسم أعباء الرهانات المفروضة علينا، وأنه علينا أن نستعد لرفع التحديات القائمة في مسارنا، بحكم الأزمة المتعددة الجوانب التي تمر بها البلاد، فمنذ تدهور أسعار النفط في سنة 1986، ما انفكت المشاكل الاجتماعية تزداد حجما وحدة وتولد عنها تصدع اجتماعي حقيقي بكل ما يترتب عن ذلك من عواقب خطيرة بالنسبة إلى استقرار البلاد ومستقبلها.

سيدي الرئيس، لا يمكن انتهاج سياسة اقتصادية وجيهة ودائمة، ما لم يتم مراعاة التكفل بما يمكن تسميته العجز الاجتماعي بكل جوانبه. وبالفعل، ووعيا منا بالأهمية الواجب إيلاؤها للاستراتيجية التنموية وسياسة الحماية الاجتماعية؛ فإننا نرى ضرورة مراعاة بعض المبادئ الرئيسية التي تتوقف عليها الخيارات والتصحيحات المراد القيام بها بما يضمن المزيد من الفعالية والنجاعة، نظرا إلى الاختلالات الخطيرة المتولدة

جدران منازلهم بفعل قوة التهديم. وتجدر الإشارة إلى أنه سبق لي وأن رفعت هذا الانشغال خلال مناقشة قانون الوثام المدني منذ قرابة سنة ونصف.

وفيما يخص قطاع المالية، فإن الشركات ذات الذمة المالية المحدودة التي أنشأها العمال المسرحون من المؤسسات العمومية غير المستقلة وخاصة عمال مؤسسة توزيع المواد الغذائية. ينتظرون من مصالح وزارة المالية الفصل في إمكانية تمليك جزء من الأصول القارة كمقرات لهم، لكون الولاية قد تقدمت باقتراحات للوزارة المعنية من أجل تخصيص جزء من تلك الأصول لأغراض عامة.

وعليه نطلب من السادة الوزراء دراسة هذا الملف بدقة والفصل فيه بصفة نهائية وفي أقرب وقت؛ لأن العمال مايزالون ينتظرون الجديد حتى لا تضيق المصلحة العامة التي تعود على الولاية، والمصلحة العامة التي تعود على العمال والولاية. كما نطالب بالفصل في ملف تعاونية الخضر والفواكه...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد سالم بديار، وأحيل الكلمة إلى السيد حمو العمري.

السيد حمو العمري: بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس الجلسة،

أصحاب المعالي والمرافقين لهم،

حضرات ضباط الجيش الوطني الشعبي،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

تكتسي مناقشة مشروع الميزانية أهمية قصوى، ومن باب الواقعية والموضوعية التذكير بالمرحلة التي مرت بها البلاد إيجابا أو سلبا. ففي أكثر الأحيان يوجد بعد وبون شاسعين بين عالم الميدان، والنظريات الفوقية والرقمية وقبل ذلك أشكر اللجنة على ما قامت به من تعديلات في مشروع الميزانية.

للتذكير وللتاريخ، في بداية سنة 1982 سمعنا الغوغاء تتحدث عن إعادة هيكلة المؤسسات، وفي سنة 1988

بالتأكيد! فالتعليلة....

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد حمو العمري، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال بن حمودة.

السيد جمال بن حمودة: شكرا سيدي الرئيس،
بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله،
السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،

لعلكم جميعا أو الأغلبية منكم -على الأقل- تتفقون
معي في الملاحظة الآتية:

إن جل المشاكل والانشغالات التي طرحت يطغى عليها
الطابع المحلي، وهذا ما يدفع إلى القول إن المشاكل التي
يعانيها المواطن في تراكم وتزايد مستمرين، وإن جهود
السلطات المحلية إدارية كانت أو منتجة، ومهما كانت
صادقة وحسنة النية ماتزال عاجزة على أداء المهام
الموكلة إليها، ولم تستطع الاستجابة لما يتطلع إليه
المواطن، وهنا أسأل الجميع والسادة الوزراء على
الخصوص، ماذا يمثل هذا المؤشر؟ هل يعود هذا العجز
إلى قصور في القوانين أم إلى قلة الاعتمادات أو يرجع
إلى سوء التسيير أم إلى عوامل أخرى لم تخضع للدراسة
والفحص؟.

فإذا اعتمدنا، أيها السادة، لغة الأرقام في تحليل
مكونات موازنة الدولة منذ استرجاع السيادة إلى اليوم،
يمكن القول أن التزايد في الاعتمادات ظل مؤشرا بارزا
عبر السنوات، لكن ما ثمار هذا التزايد في الواقع اليومي
للمواطن؟ لاسيما منذ أن اهتزت أركان الدولة، واختلت
معايير التقييم، وضاعت معاني القيم، وتحول الأمن
والأمان الذين كنا ننعم بهما إلى رعب، والأعراس إلى
مآتم، والمكاسب والإنجازات -على تنوعها- إلى حطام
وركام.. الكثير منا يتحدث بألم وحسرة عن الثمار المرة
لسنوات الأزمة، ويشيد بأولئك الذين وقفوا دفاعا عن
حرمة الدستور وقوانين الجمهورية، وهذا أضعف الإيمان.
وفي هذا السياق أ طرح السؤال الآتي: ماذا عن تعطيل

عن جمود النشاط الاقتصادي بكل ما لها من انعكاسات
مثل:

- تدهور مستوى المعيشة،
- العجز في التشغيل،
- الفقر،

- تقلص فرص الترقية الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس فإن إحدى الأولويات الكبرى تتمثل
في البحث -في إطار تفاهمي اجتماعي- عن حلول ناجعة
للمشاكل والتوترات الاجتماعية من أجل وضع حد
للضغوط التي تقف عائقا أمام التنمية الاقتصادية
والاجتماعية. فمن البديهي أن يتعذر الوصول إلى أي
اتفاق، ما لم يتعلق به الشركاء تعلقا حقيقيا، وما لم يكن
هذا الاتفاق قائما على أساس جدية لها صلة مباشرة
بهموم الفئات الاجتماعية الواسعة، وأنه لا يمكن تصور أي
مخرج للأزمة دون فتح نقاش جوهري في العناصر
المرتبطة بالخيارات الاستراتيجية المراد تبنيها لتوجيه
تنميتنا الوطنية، وذلك حتى نضمن لاقتصادنا أسس
تطوره المستقبلي في ظل الشفافية والانسجام والتضامن
والتشاور الواسع النطاق.

ويحكم كبر حجم المشاكل المطروحة وتعقدها، فلا بد أن
يكون كل مسعى تقويمي ضمن إطار دستوري
واستراتيجية تنموية وطنية حقيقية توفق بين الجوانب
السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية.

- قطاع التربية الوطنية:

راودتني فكرة، وأنا معلم وسيلة عمله الطبشور، وهنا
أحكي لكم نكتة أقتطعها من وقتي، سيدي الرئيس، إن
المعلم يعيش بالرقم 60، إذ ينهض على الساعة السادسة
صباحا، ويقطع مسافة 60 كلم، ويدرس 60 تلميذا ويدفع
60 دينار للنقل، ويستغرق 6 ساعات لتصحيح الفروض،
ويقوم بإعداد ست (6) مذكرات -على الأقل- في الليل.
ومع هذا فالمجتمع ينظر إليه نظرة سلبية. فكفانا! ولنرفع
أيدينا عن المنظومة التربوية. فالمنظومة التربوية بريئة،
والمعلم بريء.. وأنا لا أشاطر الإخوة رأيهم عندما
يصرحون بإحداث 4000 منصب شغل في هذا القطاع

وميادينها، لكن أود فقط أن أتقدم برجاء إلى السيد وزير الطاقة والمناجم يتمثل في الإفراج عن مشاريع إيصال الغاز الطبيعي إلى المناطق التي تم تسجيلها فيها وفقا لنظام مساهمة المستفيدين. ورغم ذلك فإن هذه المشاريع لم تر النور بعد.. إننا نأمل في حل عاجل ومساهمة معتبرة من الوزارة الوصية في هذا الشأن.

أخيرا، كلكم تتذكرون أن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 قد اعتمد تدابير وإجراءات لفائدة البلديات التي تعرضت إلى آلة الموت والدمار، آلة الإرهاب الوحشي، بغية إعادة بناء ما خرب، ولكن المقاييس المعتمدة للاستفادة من هذه التدابير، وتحديد حجم الأضرار بين البلديات تركت لاجتهاد كان مجحفا وسياسيا، وهذا على الأقل بالولاية التي أنتمي إليها، وعندما استفسرنا محليا قيل لنا إن تحديد البلديات جاء من الوزارة الوصية، وأسأل السيد الوزير، هل هذا صحيح؟ إن كان كذلك، فما هي المقاييس المعتمدة في تحديد هذه البلديات؟ وإن كان غير ذلك، فما هي وسائل تدارك هذا الإجحاف؟ شكرا على حسن استماعكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد جمال بن حمودة، وشكرا للحضور الكرام، الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة السابعة
والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء**

قانون المجاهد والشهيد؟ مع العلم أن هذه الفئة مع أفراد الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن هي الفئة الأكثر عددا في الذين وقفوا ضد التقتيل والتدمير اللذين عرفتهما البلاد.

أليس من المنطق أن تكون الإشادة بمواقفهم هي تمكينهم من حقوقهم المشروعة المنصوص عليها في القانون المذكور، وإبعادهم عن كل أنواع المساومات السياسية التي قزمت مكانتهم المتميزة داخل المجتمع؟

سيدي الرئيس، اقتداء بأغلبية زملاء سأتحدث الآن عن الدائرة الانتخابية التي أشرف بتمثيلها وهي برج بوعريريج. وأبدأ حديثي بنقل تحيات طلبة وأساتذة التعليم العالي وكل شباب الولاية إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي ومسؤولي جامعة فرحات عباس بسطيف على استجابتهم لمطلب فتح ملحقمة جامعية بالولاية، ونتمنى في سياق هذا التقدير لهذه المبادرة أن تسارع وزارة العدل من جهتها إلى فتح مجلس القضاء الذي انتهت الأشغال به، وبذلك تكفي سكان الولاية شر المعاناة التي يعيشونها يوميا من جراء استمرار ارتباطها قضائيا بمجلس قضاء سطيف، ولاداعي هنا إلى الدخول في تفاصيل هذا الموضوع؛ لأن قرار الإنشاء مععلن عنه منذ فترة طويلة، والعائق الذي كان موجودا والمتمثل في المقر أزيل ولم يعد هناك مبرر لأن يظل قصر العدالة بهذه الولاية مغلقا. ولأن يبقى المواطن يعاني.

سيدي الرئيس، لا أريد من هذا المنبر أن أستمر في سرد مشاكل وهموم المواطن بهذه الولاية والتي لا تختلف عن مشاكل بقية ولايات الهضاب العليا في جوهرها